



PROVISIONAL
A/40/PV.51
4 November 1985
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة العادية والخمسين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الاثنين، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس:	السيد دي بينيس	(إسبانيا)
نائب:	السيد ماكينا (نائب الرئيس)	(ليستوتو)
-	سياسة الفصل المنصرى التي تتبعها جنوب أفريقيا [٣٥]	
(أ)	تقرير اللجنة الخاصة لناهضة الفصل المنصرى	
(ب)	تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لناهضة الفصل المنصرى في الألعاب الرياضية	
(ج)	تقرير الأمين العام	
(د)	تقرير اللجنة السياسية الخاصة	

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza, مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥البند ٣٥ من جدول الأعمالسياسة الفصل العنصرى التى تتبعها جنوب افريقيا :

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/40/22 و Add.1-4)
- (ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية (A/40/36)
- (ج) تقرير الأمين العام (A/40/780)
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/40/805)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن استرعى انتباه

الجمعية العامة الى تقرير اللجنة السياسية الخاصة الوارد فى الوثيقة A/40/805

هل لى أن أعتبر أن الجمعية العامة قد أخذت علما بذلك التقرير ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم

الأول فى المناقشة ، أود أن أقترح اقفال قائمة المتكلمين بشأن هذا البند من جدول

الأعمال غدا الثلاثاء الساعة ١٧/٠٠ .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن للسيد

غاربا من نيجيريا رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى الذى سيتكلم أيضا

بوصفه رئيس مجموعة الدول الافريقية .

السيد غاربا (نيجيريا) ، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل

العنصرى ، (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيادة الرئيس ، أشكركم على اعطائي

الكلمة لأفتح المناقشة بشأن البند ٣٥ من جدول الأعمال المعنون " سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا " ، بصفتى فى آن معا رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ورئيس مجموعة الدول الافريقية لشهر تشرين الأول / أكتوبر الجارى .

لقد سبق أن أتحت لى الفرصة لتهنئتكم على انتخابكم رئيسا للدورة الأربعين للجمعية العامة ، ولكنى أود التذكير بأنكم تمثلون بلدا يعد بمثابة حسر بين قارتى افريقيا وأوروبا وأداة وصل بين المحيط الأطلسي والبحر المتوسط . ان الموقع الجغرافى لاسبانيا وتاريخها قد أعطاها تراثا ثريا من النزوع الانسانى والتنوع الثقافى والتسامح العرقى ويمكن مشاهدة هذه الصفات فى كل مكان من العالم امتد اليه تأثير اسبانيا . وأود أن أعرب لكم ياسيادة الرئيس عن تقديرى لالتزامكم الشخصى بمكافحة الفصل العنصرى ولجهركم بصوتكم عاليا ، من فوق المنصة السامية التى تشغلونها ، للتنديد بأوجه الاجحاف التى يتسبب فيها النظام العنصرى .

في المناقشة الخاصة بالاحتفال بالذكرى الأربعين لانشاء المنظمة ، أكد المتكلمون ، في معرض نظرتهم الى تاريخها القصير نسبيا ، مرة أخرى على المبادئ النبيلة التي قامت عليها المنظمة ، وذكروا بالأمال العريضة التي علقت عليها وأوضحوا ضآلة النتائج التي أحرزتها ، ومشاعر خيبة الأمل ، والهوة بين ما كان متوقعا وما أنجز ، وبين الأهداف والنتائج ، وبين المبادئ السامية والحقيقة المريرة . ولم يكن اخفاق المجتمع الدولي في انجاز هدفه الأساسي وتنفيذ قراراته المتفق عليها في أي مجال آخر أكبر من اخفاقه في حالة التمييز العنصرى والاستغلال في جنوب افريقيا . ولم تبق أي مشكلة أخرى مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة لمثل هذا الوقت الطويل ، ولم تناقش أية مسألة بهذه الاستفاضة ، ولم يحظ أي موضوع آخر بمثل هذا الاجماع والاتفاق العالمي . ومع ذلك ، وبينما تستهل الجمعية مناقشتها لهذا البند للسنة الأربعين على التوالي ، فان أوضاع السكان السود في جنوب افريقيا أصبحت أسوأ مما كانت عليه في عام ١٩٤٦ ، فقد حرموا في عام ١٩٤٨ مما كانوا يتمتعون به في ذلك الحين من حقوق أساسية قليلة وذلك عندما تم تقنين التمييز العنصرى وأصبح نظاما منهجيا . والسؤال هو لماذا ؟ في السنوات التي تلت ذلك ، أصدر النظام العنصرى مجموعة كاملة من القواعد والقوانين - قانون مناطق المجموعات ، وقانون مراقبة الدخول ، وقانون تعليم البانتو ، ونظام الأوطان والبانتوستانات - كان غرضها الوحيد حرمان السود من كل حقوقهم ، وتسخيرهم للعمل بصورة لا انسانية ، وسحق كفاح الشعب المضطهد في سبيل حقوقه وحرية .

وفي آخر بيانين له ، لم يدع رئيس نظام الفصل العنصرى أي مجال للشك فيما يتعلق باعترام النظام أن يحافظ على جميع العناصر الأساسية للفصل العنصرى - أي انكار القيمة المتساوية لبني الانسان ، ورفض الاعتراف بالحقوق السياسية المشروعة للسكان السود بوصفهم الأغلبية ، واصراره على مواصلة استغلال السكان السود وسلبهم حقوقهم ، بدعوى اقامة الأوطان المنفصلة والبانتوستانات المستقلة لهؤلاء السكان .

وقد أوضح السيد بوتا - الذى نجح فيما يبدو وفي التأثير على بعض مؤيديه الغربيين - من خلال القليل من الاصلاحات المزعومة ذات الطابع الشكلي - بالأقوال والأفعال ، ان النظام العنصرى سيستخدم أقصى ما يمكن من القوة والقمع للاحتفاظ بالسيادة البيضاء في جنوب افريقيا .

وفي الاثنى عشر شهرا الأخيرة ، قتل أكثر من ٨٠٠ شخص ، بأيدى قوات الشرطة والأمن ، وقتل منهم ٢٥٠ شخصا في الشهرين الماضيين وحدهما منذ اعلان حالة الطوارئ في أجزاء من هذا البلد . وزاد عدد المصابين عن ذلك بكثير ، وطبقا لآخر احصاء ، اعتقل واحتجز ونفي ما يزيد على ٤٠٠٠ شخص في نفس هذه الفترة . ووضعت الأغلبية الساحقة من القيادات الشرعية للأهالي السود وراء القضبان ، ويواجه بعض البارزين منهم المحاكمة بتهمة الخيانة . وكيف يمكن في مواجهة هذه الخلفية من العنف الشديد وازاقة الدماء ، أن يكون هناك أمل في التوصل الى تسوية سلمية للأزمة في جنوب افريقيا ؟ وما الدور الذى يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة للحيلولة دون وقوع الكارثة ، بينما تقترب الأزمة بخطى حثيثة الى نقطة الانفجار ؟

لقد وردت توصيات اللجنة الخاصة فيما يتعلق بالأعمال التي ينبغي الاضطلاع بها في المستقبل في تقريرها السنوى الذى سوف يطرحه مقرر اللجنة على الجمعية العامة بعد قليل . ومن ثم ، فلن أسترسل في التفاصيل . ولب هذه التوصيات ، مثل السنوات الماضية ، هو فرض الجزاءات - الشاملة والالزامية بمقتضى الفصل السابع من الميثاق - وأن تتخذ في الوقت ذاته جميع الأعمال الممكنة من جانب الحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والجماعات الخاصة وحتى الأفراد الرياضيين والفنانين والممثلين وغيرهم ، من أجل عزل النظام العنصرى واقناعه بأقوى الوسائل الملموسة باشمئزاز العالم وغضبه من أعماله وسياساته ، وذلك حتى تصبح تكلفة الحفاظ على الفصل العنصرى لا تطاق ولكي نؤكد لذلك النظام أن الوقت يمضي سريعا .

وقد أوصت اللجنة الخاصة بمثل هذه التدابير سنة بعد أخرى منذ سنوات طويلة ، واعتمدت الجمعية العامة العديد من القرارات تأييدا لتلك التوصيات . ومن الجدير بالذكر أن الأمم المتحدة لم تتخذ قرارها بالسير في هذا الطريق عن نزوة أو عن رغبة في الانتقام . ويجب أن ينظر الى الدعوة الى فرض الجزاءات على ضوء المحاولات الأولى التي بذلتها الأمم المتحدة للوساطة والتوفيق . فقد أوصت في السنوات الأولى بعقد مؤتمر الطاولة المستديرة في جنوب افريقيا ودعت الى عقد مؤتمر وطني للممثلين الحقيقيين لجميع الشعب في جنوب افريقيا ، وناشدت النظام ، بل وتوسلت اليه ، أن يغير من سياساته . وقد رفض نظام الفصل العنصرى كل تلك الجهود أو تجاهلها ، بل على العكس استمر بأسلوب أكثر تهورا وبمزيد من السرعة في ترسيخ نظام يرمي الى سلب حقوق السكان السود واستغلالهم .

لقد تكلمت منذ حين عن اخفاق الأمم المتحدة في اتخاذ أى اجراء أمام استخفاف جنوب افريقيا بمقراراتها وقراراتها ، وتحديها للمثل العليا والمفاهيم التي تشكل أساس المنظمة ذاتها . ولكن لكي نضع الأمور في نصابها ، فان الفشل لا يعد اخفاقا للأمم المتحدة كمنظمة أو للأغلبية الكبيرة من الدول الأعضاء فيها ، فاذا كانت الأمم المتحدة قد عجزت عن العمل على نحو أكثر حسما فان ذلك يرجع الى أن مجموعة صغيرة من البلدان قد حالت بينها وبين ذلك ، وهي الدول بعينها التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن السلم والأمن في العالم وأعلاها صوتا في انتقاد المنظمة لعجزها المزعوم ولأخذها بمعايير مزدوجة .

ومن ناحية أخرى ، اذا كان حق النقض الذي استخدمته الدول الغربية قد منع الأمم المتحدة ذاتها من أن تعمل على نحو حاسم ، فقد اضطلعت بلا جدال بدور رئيسي في خلق هذه الموجة الكبيرة من المشاعر المناهضة للفصل العنصرى التي تجتاح العالم . ويمكن اعتبار قرارات الجمعية العامة بمثابة حكم دولي على الفصل العنصرى . وقرارات الجمعية العامة المستندة الى توصيات اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل

العنصرى هي التي حثت على اتخاذ المجموعة الواسعة من التدابير المناهضة للفصل العنصرى التي تجرى حاليا في جميع أنحاء العالم .

وخلال الاثنى عشر شهرا الماضية ، عقدت اللجنة الخاصة مؤتمرات للتدارس : المؤتمر الاقليمي لأمرىكا الشمالية الذى عقد في حزيران / يونيه ١٩٨٤ وضم جميع المنظمات غير الحكومية الرئيسية في كندا والولايات المتحدة . وقد تلى الاقتراحات والأفكار الناتجة عن المؤتمر اتخاذ اجراءات من جانب النقابات العمالية والبلديات ومجالس تشريع الولايات والكونغرس نفسه ، بل وباتخاذ اجراءات من جانب الكثير من شركات الأعمال التجارية والمصارف والمؤسسات المالية . وقد عقدت اللجنة المخصصة المعنية بصياغة اتفاقية دولية لمكافحة الفصل العنصرى في مجال الرياضة سلسلة من الاجتماعات الرسمية والمشاورات غير الرسمية لمتابعة الأحكام ذات الصلة لقرار الجمعية العامة ٧٢/٣٩ دال المؤرخ في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ . وأسفرت هذه الاجتماعات التي أدارها السيد أرنست بيزلي مايكوك ، رئيس اللجنة المخصصة ، عن الاتفاق بشأن مشروع الاتفاقية وانها عمل اللجنة المخصصة عن طريق تقديم مشروع الاتفاقية الى الدورة الأربعين للجمعية العامة لقرارها . وأود أن أثنى على اللجنة المخصصة للأعمال التي قامت بها خير قيام ، كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أناشد بقوة جميع الدول الأعضاء للاسراع بالتوقيع والتصديق والموافقة على الاتفاقية وقبولها حتى تساعد على استكمال عزل الفصل العنصرى في مجال الرياضة .

وقد اتخذت اللجنة الخاصة أيضا اجراءات لحشد عالم الفنون والثقافة في الكفاح ضد الفصل العنصرى . وثمة معرض لأعمال عدد من طليعة الفنانين المعاصرين تحت رعاية اللجنة الخاصة ، افتتح في باريس منذ عام ، وطاف جميع البلدان الأوروبية الرئيسية ، وسيكون النواة الأولى لمتحف الفصل العنصرى في جنوب افريقيا عندما يتحرر ذلك البلد . وفي العام الحالي ، كما هو معروف ، حضر المغني الشعبي المشهور ستيفي وندر الى هذه القاعة بناء على دعوة اللجنة الخاصة وغنى رسالة التضامن مع من يخوضون النضال ضد الفصل العنصرى . وقد أدى التأثير الشعبي لعمل ستيفي وندر الى أن يفرض نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا الحظر على عزف موسيقاه في ذلك البلد .

(السيد غاربا ، رئيس اللجنة
الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى)

وقد أوفدت اللجنة الخاصة بعثات الى دول خط المواجهه ومناطق أخرى ، وذلك سعيا لتحقيق اهدافها . كما عقدت اجتماعات ومشاورات مع الزعماء المرموقين ورجال الدوله لمناقشه التدابير الواجب اتخاذها ضد الفصل العنصرى . وخلال الاسبوع المنصرم ، تشرفت اللجنة الخاصه بحضور الأب والتر لينى ، رئيس وزراء فانواتو ، والسيد راجيف غاندى ، رئيس وزراء الهند ، والسيد دايفيد لانغى ، رئيس وزراء نيوزيلندا ، وقد تحدث جميعهم فى اللجنة الخاصه .

وفي المرحلة الحاسمة التى ندخلها الآن ، سوف تضطر اللجنة الخاصه الى تحمل المزيد من المسؤوليات . ومع ذلك ، وقبل الاشارة الى توصيات اللجنة الخاصه التى سيشرحها المقرر بجميع تفاصيلها عندما يقدم التقرير السنوى للجنة ، أود أن استعرض الاوضاع التى كانت سائدة في جنوب افريقيا والاقليم خلال العام الماضى .

منذ ١٥ شهرا فقط ، بدأ نظام الفصل العنصرى مقتنعا بأنه على وشك فك طريق العزلة الدولية التى دامت ٢٥ عاما . وبعد توقيع برينوريا على الاتفاق مع موزامبيق ، أدعت امام الرأى العام الدولى أنها صانعة للسلام فى الجنوب الافريقى ، وأصبح بإمكان رئيس وزراء النظام العنصرى بوتا القيام بجولة فى عواصم أوروبا الغربية وهو أمر لم يكن ممكنا قبيل توقيع اتفاق نكومانى .

لقد فسر نظام الفصل العنصرى كل هذا بأن ادعاءه بأنه القوة الاقليمية ذات المصالح المشروعة فى الجنوب الافريقى أصبح أمرا مقبولا به من جانب الدول الغربية . وتصور هذا النظام أن الاتفاق المعقود وجه ضربة قاضية الى حركات التحرير ، وان مقاومة السكان السود يمكن قمعها تدريجيا .

وبعد أن تشجعت حكومة جنوب افريقيا نتيجة هذه التطورات ، فرضت أخيرا ما يسمى بالدستور فى ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ . ويرتكز هذا الدستور الجديد المزعوم على برلمان جديد مني على التفرقة العنصرية وله ثلاثة مجالس " تتقاسم السلطة " عن طريق استبعاد الأغلبية الافريقية استبعادا كاملا ، والاحتفاظ بالسلطة فى أيدي البيض . ورغم أن المجتمع

الدولى قد فضح هذه التمثيلية ، أظنت الولايات المتحدة الأمريكية مع الأسف وتشجيع من بريتوريا أن الحكم الجديد يعد خطوة في الاتجاه الصحيح . ومن ثم ابتداء النظام يقتنع بأن الطونين والاسيويين ضمن الأغلبية المسحوقة سوف يخدمون بانشاء برلمان قائم على الضرقة ولا سلطة له . وتجاهل النظام بازدرا المقاطعة الشاملة من جانب السكان الطونين والهنود للانتخابات للبرلمان الجديد .

ومايجاز شعرت حكومة جنوب افريقيا منذ عام بثقة تكاد تقارب الفطرسه ، وكانست على يقين بأنها فرضت على اعداء الفصل العنصرى نكسات لا رجعة فيها . ولكن في زروة هذا الانتصار الزائف ، بدأ بنيان نظام الفصل العنصرى فى الانهيار .

فقد أدى افتتاح البرلمان الجديد نى المجالس الثلاثة ، أى فرض الدستور العنصرى فى ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ ، الى التهاب السخط بين السكان السود . وولدت انفجارا أعق وأكثر تنظيما وعزما من انتفاضة الطلاب عام ١٩٧٦ ، ومن التوترا الذى شهدته شاريفصل عام ١٩٦٠ . وبعد مرور عام ، يجابه النظام الان ثورة شعبية واسعة النطاق لا يمكن له احتواؤها كما رأينا .

وقد بدأت هذه الثورة باضراب فى مدينة شاريفيل من أجل الايجارات . وذلك فى شهر ايلول / سبتمبر الماضى . وادى مشهد شرطة الفصل العنصرى وهى تطلق النار على المدنيين العزل فى شاريفيل ، الى اطلاق العنان للمقاومة فى جميع الطبقات الاجتماعية للسكان السود فى معظم انحاء البلد . وجاء الاضراب العام المنظم من جانب حوالى ٩٠ فى المائة من القوة السوداء العاملة فى المناطق الصناعية فى جنوب افريقيا خلال تشرين الثانى / نوفمبر فدحض اسطورة أن العمال السود لا يستعطون قوتهم الجديدة المنظمة فى أعمال سياسية . وقد ارتبط هذا الاضراب ارتباطا وثيقا بجهود الطلاب السود الذين نظموا الاضرابات والمظاهرات فى مواجهة اعمال التخويف المكثفة . فقد قاطع اكثر من مليون طالب اسود صفوف النظام التعليمى للفصل العنصرى خلال العام المنصرم .

وفى كانون الثانى / يناير من هذا العام ، طالب المؤتمر الوطنى الافريقى لجنوب افريقيا السكان السود بأن يحولوا المدن السوداء الى مناطق " لا يمكن حكمها " . وبعد

سنة أشهر فقط ، اعترف النظام بنجاح هذه الحملة ، وأعلن حالة الطوارئ في ٣٦ و١٩٦٠
قضائية . واتسع الان نطاق حالة الطوارئ ليشمل منطقة كيب تاون . ولم يعد فرض سلطنة
دولة الفصل العنصرى في هذه المناطق اليوم ممكنا الا عن طريق استخدام مجموعات كبيرة
من أفراد الشرطة والجنود المعززين بالاسلحة الثقيله ، يستخدمون حاملات جنود مصفحه
ولا تتأثر بالألغام ، فالسيات ، والغاز المسيل للدموع ، والرصاص ، والسجون ، والتعذيب
هى الواجبة التي تقدمها الحكومة الى السكان .

ومع ذلك ، فان القبض على معظم اعضاء قيادة الجبهة الديمقراطية الموحدہ وعلان
اكبر قضيه للخيانة في ٢٠ عاما ، وحتى اعلان حاله الطوارئ ، كل ذلك لم يكبح جماح الثورة
وفي شهر آذار/مارس من هذا العام ، أحييت شرطه النظام الذكرى ال ٢٥ لمذبحة شاريفيل
بادا* متكررا لها ذهب ضحيته ما لا يقل عن ٢٠ قتيلًا في مدينه ويتنهاق . وهناك حوالى
٨٠٠ شخص قتلوا اثنا* المظاهرات التي انطلقت ضد النظام خلال العام الماضى ، وكان
معظمهم ، ما عدا قلة ، من السود ، والأغلبية قد اطلق عليها الرصاص من جانب قوات
الامن التابعه للفصل العنصرى .

لقد تم اعتقال الالاف ، وأصبح تعذيب السجناء السياسيين أمرا روتينيا الى
درجة ان المحاكم أمرت الشرطة اخيرا بمنع الاعتداء على المحتجزين بعد أن استمرت تتجاهل
دعاوى التعذيب المقامة ضد شرطه الامن ما يقرب من ٢٥ عاما .

و يقوم جيش جنوب افريقيا باحتلال واقعي عسكري للمدن السوداء في بلاد
وقد صدمت التغطيه التليفزيونيه الناس في جميع بقاع العالم بما نقلته من الأساليب الوحشية
التي تمارسها تلك الدولة والتي كانت مشارا كبار الجميع للشجاعه الفائقة التي يتحلى بها
الشبان السود غير المسلحين في مواجهتهم المتكررة للسيات والغاز المسيل للدموع
والرصاص والعربات المدرعة ستخدمين الحجاره والتهتافات المعادية . وكذلك ، فان فرق
الاعدام كشفت الان عن وجهها القبيح في جنوب افريقيا . وقد اغتيل على الأقل خمسة
مناضلين بارزين مناهضين للفصل العنصرى بطريقة وحشية ، غير أن المقاومة مستمرة دون
هواده .

وكما قال الاسقف توتو هذا الصباح ، فان ثقة الجهات الاجنبية فى اقتصاد الفصل العنصرى اخذت فى الانهيار . وهناك عدد من المصارف الدولية التى كانت تتعامل منذ وقت بعيد مع نظام الفصل العنصرى ، اعلنت انها لن تجدد الديون القصيره الأجل المترتبة على افريقيا الجنوبيه والبالغه ما يزيد عن ١٠ بلايين من دولارات الولايات المتحده . وقد اعلن نظام الفصل العنصرى فورا تخلفه عن ايفاد الدين الأساسى وطق السداد حتىى نهايه السنه . ولقد تدنت قيمه عطله جنوب افريقيا ، الراند ، الى أدنى مستوى له على الاطلاق وهو بالكاد يساوى الان ربع ما كان يساويه من دولارات الولايات المتحده فى عام ١٩٨٠ .

وباختصار ، لقد حطمت المقاومه العنيدته التى اظهرتها اغلبية السود المقهورين فى افريقيا الجنوبيه لمدته ١٦ شهرا ما كانت تبديه بريتوريا من ثقته و صلفاً منذ عام واحد فقط . وقد لعبت الاجراءات الدولية دورا بارزا وها ما فى قلب هذه الاوضاع رأسا على عقب . وقد أشرت آنفا الى الدور الحاسم الذى تؤديه الامم المتحدة فى تشجيعها لهذه الاجراءات . لقد ازداد الضغط من أجل فك الارتباط الاقتصادى مع جنوب افريقيا خلال العمام الماضى ازديادا لم نشهده من قبل . وكانت التطورات التى حدثت داخل جنوب افريقيا من العوامل التى زادت من البغض الشعبى للفصل العنصرى فى عدد من البلدان الغربيه . وفى الولايات المتحده بصفه خاصه ، هناك ائتلاف واسع النطاق بين المجموعات الديمقراطيه بشن حملته مستمره ومتعاظمه من أجل فك الارتباط مع الفصل العنصرى ويطرح الموضوع للمناقشه العامه ويشجع على سحب الاستثمارات من الشركات التى تتعامل مع جنوب افريقيا .

(السيد غاربا ، رئيس اللجنة الخاصة
لمناهضة الفصل العنصرى)

وبالمثل ، أفضى الاضطهاد الاثم والتعننت الكامل من جانب نظام الفصل العنصرى في الشهور الماضية الى حزن عدد من البلدان والهيئات الدولية على تنشيط اجراءاتها .
وتم في الشهور الأخيرة الاعلان عن اجراءات جديدة أو اجراءات مكثفة ضد نظام بريتوريا من جانب استراليا واليابان والاتحاد الاقتصادى الاوروبى والولايات المتحدة وكندا ، ومؤخرا من جانب رؤساء وحكومات الكومنولث وبلدان الشمال .

وتفاوتت هذه الاجراءات تفاوتا كبيرا في النطاق والعمق . ومن الواضح أن بعضها أعلن لمجرد الحيلولة دون اتخاذ تدابير أكثر شمولاً كانت قيد البحث من خلال الهيئات التشريعية الوطنية ، ومن ثم فهي لا تعدو أن تكون اجراءات رمزية . والبعض الآخر ، ولا بد لى أن اخص الذكر مرة أخرى بلدان الشمال ، يقترح تدابير بعيدة المدى في اطار العمل الذى يؤدى الى الجزاءات الشاملة والالزامية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

واسمحوا لى بأن أشيد بالمنظمات والحكومات التى أعلنت عن اجراءات لذك الارتباط واسمحوا لى أيضا بأن اعرب عن الأمل في أن تكون تلك الاجراءات بداية لنمو تلقائى سريع . بيد أنه مهما كانت أهمية العمل المنفرد ، فان هذه الخطوات لا تصل الى المدى الكافى وسوف أعود الى هذه المسألة في ملاحظاتي الختامية .

ان هذا العمل الدولى الجماعى ضد الفصل العنصرى ، يولد الزعر في مجتمع رجال الاعمال في جنوب افريقيا اذا ما وضع في سياق عجز النظام عن السيطرة على الثورة والتردى السريع لمركز ذلك البلد في الدوائر الاقتصادية الدولية . واليوم ، هناك ازمة سياسية عميقة تواجه مجتمع البيض ككل ، بينما تداعت بشكل خطير القاعدة السياسية للنظام العنصرى في ذلك المجتمع .

ويبدو أن قطاعات هامة في مؤسسة الاقلية البيضاء قد سلمت أخيرا بأن الفصل العنصرى لا يوفر مستقبلا مأمونا لها ولأولادها ولا استثماراتها . ففي شهر أيلول / سبتمبر عقد بعض كبار رجال الأعمال ذوى النفوذ في جنوب افريقيا اجتماعا في لوساكا لم يسبق له

(السيد غاربا ، رئيس اللجنة
الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى)

مشيل مع المؤتمر الوطني الافريقي المحظور في جنوب افريقيا . واعقبهم في الشهر التالي زعماء حزب المعارضة الرسمي للأقلية البيضاء . ومنع النظام مجموعة من الطلبة الافريقانيين من القيام بزيارة لمقر المؤتمر الوطني الافريقي وسحب جوازات سفرهم . وبالمثل ستمنع دون شك زيارة اخرى يود كبار رجال الكنيسة أن يقوموا بها .

وظهرت بوادر هامة اخرى لوجود شعور بالاستياء السياسي ازاء الفصل العنصرى فيما بين البيض . وهناك عدد مازال صغيرا ولكنه يتزايد من الشباب البيض الذين يرفضون الخدمة في جيش الفصل العنصرى . فقد ذكر النظام أن هناك أكثر من ٧٠٠٠ شاب ممن البيض احموا عن التقدم للخدمة العسكرية القانونية هذا العام .

وبوادر الانقسام هذه بين السكان البيض في جنوب افريقيا لها دلالة هامة ولا بد من تشجيعها . الا انه ينبغي أن نتوخى عدم المبالغة في تقدير هذه البوادر وآثارها . فلم يتقدم حتى الان أى عنصر من عناصر مؤسسة البيض ببرنامج لتفكيك الفصل العنصرى . وما يسمى " السبيل الافضل " الذى أعلنته مؤخرا مجموعة كبيرة من كبار رجال الاعمال يقصر كثيرا عن ان يكون هو البرنامج المطلوب . وفي شهادة أدلى بها في جلسات الاستماع العامة التي عقدتها مؤخرا اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية بمقتضى ولاية المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة ، أعلن ممثلو شركات الاعمال المنظمة في جنوب افريقيا معارضتهم لحق الانتخاب العام في دولة موحدة . وتذكرني الاصلاحات التي يقترحونها بالمناورات التي جرت في اجزاء اخرى من افريقيا في أواخر الخمسينات والستينات من جانب المستوطنين الاستعماريين الحريصين على تفادى حكم الأغلبية .

وربما يجدر أن نكرر من جديد المطالب الدنيا للمواطنين السود في جنوب افريقيا وما يقصدونه بعبارة تفكيك الفصل العنصرى . فهذه التدابير لكي تكسب أى تأييد حقيقي في مجتمع السود ، يجب أن تشمل الاتي على الأقل : الغاء قانون مناطق المجموعات ؛ القضاء التام على نظام الحد من التنقل وقوانين المرور ؛ انها جميع عمليات الابعاد الجبرى ؛ الافراج عن جميع المسجونين السياسيين ؛ انها نظام التصنيف العنصرى الذى تحدد الدولة بمقتضاة لكل فرد في جنوب افريقيا فئة من الفئات العنصرية الأربع ؛ الغاء نظام

البانتوستانات وتعليم البانتو ، والأهم من ذلك كله أن يكون لكل شخص صوت واحد فني مجتمع موحد وديمقراطي وغير عنصري .

ان حكومة جنوب افريقيا الحالية عاجزة تماما حتى عن أن تبدأ البحث في مثل هذه التغييرات . وقد استمعنا الى الكثير من الكلام عن الاصلاح ، الا ان المقترحات السطحية والمبهمة التي طرحت حتى الان بتردد وبشروط ، هي ببساطة اهانة اضافية للسود في جنوب افريقيا . فرئيس النظام العنصري لم يترك أي شك في ذهن أحد بأن هذا النظام لا يفكر الان أو في أي وقت في المستقبل في أي تغيير جوهري في المعتقدات الأساسية للفصل العنصري . بيد أنه لصالح اولئك الذين يرون في بعض التحركات الأخيرة لذلك النظام عوامل مشجعة ، أود أن أتناول بشكل محدد ما تعنيه بعض تلك التحركات من الناحية العملية .

في شهر آب/اغسطس ، أشار الرئيس بوتوا الى احتمال النظر في امكانية اعادة جنسية جنوب افريقيا الى سكان ما يسمى بالبانتوستانات المستقلة . ويبدو من التمهيد الدقيق لهذه الاشارة أن حكومات البانتوستانات العميلة ستسأل عما اذا كانت تريد جنسية من الدرجة الثانية لمواطنيها . ويتوخى لهذا الاقتراح أن يصبح سكان هذه البانتوستانات مواطنين في كل من الكيانات الوهمية مثل ما يسمى بجمهورية الترانسكاي والكيان الحقيقي ولكنه يظل عنصريا ، لجمهورية جنوب افريقيا . وقد سارع معاونو بوتوا المقربون الى القول أيضا بأن البانتوستانات لن تفكك ، وأن اولئك الذين سيستعيدون جنسيتهم كمواطنين في جنوب افريقيا لن يتمتعوا بطبيعة الحال بأي حقوق سياسية في دولة جنوب افريقيا . وبعد ذلك قيل لنا أن لجنة تابعة لمجلس رئيس الجمهورية قد اوصت بانها قوانين المرور ونظام الحد من التنقل . بيد أنه سرعان ما تبين أيضا ان ذلك يقصد به أنه لن يسمح الا بالانتقال المنظم والخاضع للسيطرة من المناطق الريفية الى المدن وبالتالي فان نظام الحد من التنقل سيبقى ولكن تحت اسم آخر . ويبدو أن تغيير الفصل العنصري يعني بالنسبة لحكومة بوتوا مجرد تغيير في التسميات .

وبعد ذلك في ٣٠ أيلول /سبتمبر من هذا العام ، أعلن السيد بوتسا أن اعطاء السود في جنوب افريقيا حق التصويت في دولة موحدة سيسبب على حد قوله " اتساع نطاق المقاومة وزيادة اراقة الدماء" عما يحدث اليوم " . و أعلن السيد بوتسا أن السود سيتمتعون قريبا بحق الانتخاب العام فيما أسماه بالدولة " المتحدة " وبيدو أن هذا الهيكل الذى لم يحدد بعد سيتألف من وحدات متعددة يعترف بها على أساس جغرافي وعلى أساس الجماعات . وقيل لنا ، أن هذا الهيكل سيكون ضمنا لثلاث تصبـح أى جماعة في وضع يسمح لها بالسيطرة على الجماعات الأخرى . وعلى ذلك ، فإن هذا النظام الجديد والمبهم ليس سوى محاولة للابقاء على سيطرة البيض . فهي خطة لا قامـة اتحاد عنصرى من شأنه أن يقسم الأغلبية السوداء الى وحدات قبلية وعرقية وريفية وحضرية في هيكل سياسي لم يحدد بعد يستهدف الابقاء على سلطة البيض وامتيازاتهم وسيطرتهم وهو ببساطة فصل عنصرى تحت اسم آخر .

واستطيع القول أن هذه التدابير لا قيمة لها في جنوب افريقيا اليوم . وهي لا تفيد الا في اظهار مرة أخرى انه حتى في هذه الساعة المتأخرة واليائسة ، ليس لدى حكومة بوتسا أية نوايا للتخلي عن الفصل العنصرى ، وانها عاجزة تماما عن اعادة التفكير حتى نسي أبسط ادعاءات الفصل العنصرى .

وتدل الاجراءات التي اتخذتها حكومة جنوب افريقيا طوال السنة المنصرمة بشكل قاطع ، على ان استجابتها الموضوعية الوحيدة للمطلب المحلي والدولي بتذكير الفصل العنصرى كان المزيد من القمع .

ولا يمكن الآن حتى لأشد مناصرى نظام بريتوريا أن يدعوا أن النظام يتحرك في الاتجاه الصحيح ، وأنه اتخذ الخطوات الأولى في الطريق الشاق نحو الإصلاح . لقد أعلن السيد بوتوا بوضوح تام أنه لا ينوى الغاء الأحكام الأساسية لنظام الفصل العنصرى ، أو الافراج عن السجناء السياسيين ، أو أن يقابل الزعماء الحقيقيين لأغلبية شعب جنوب افريقيا ، ناهيك عن التفاوض معهم . ان أى شخص لا يزال مقتنعاً بتحايلاته اللغوية ويشعر أن نظام بوتوا يمكن اصلاحه عن طريق النداءات الدبلوماسية واتباع سياسة الارتباط البناء، الى غير ذلك ، لن يكون الا قد غض النظر عمدا وتواطأ بصورة اجرامية مع نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا .

لقد تكشفت النوايا العذوانية لنظام الفصل العنصرى بصورة أوضح في الأعمال التي قام بها في الجنوب الافريقي في هذا العام الماضي . ويستمر النظام في رفضه انهاء احتلاله غير المشروع لناميبيا بل أقام ادارة عملية أخرى . وتعرضت أنغولا وبوتسوانا لتدخلات وحشية من جانب جيش جنوب افريقيا . وسجل عدوان جنوب افريقيا معروف جيدا لهذه الجمعية ولن أثقل عليكم بالتكرار .

وأود أن أتقدم بملاحظة أخرى فحسب . عندما وقعت حكومة جنوب افريقيا على اتفاق نكوماتي مع موزامبيق منذ ٢٢ شهرا ، أعلنت التزامها بما يسمى عملية السلام . ومع زيادة الهجمات ضد شعب موزامبيق وحكومته بعد توقيع اتفاق نكوماتي ، أنكرت حكومة جنوب افريقيا انكارا باتا أى تورط لها وكررت ارتباطها بالسلام طبقا لمفهومها الخاص له . كل ما أستطيع قوله أن كلمة السلام لا بد أن تعني شيئا مختلفا تماما في قاموس نظام الفصل العنصرى عن معناها في أية لغة أخرى .

وفي النهاية ، اعترفت حكومة جنوب افريقيا في شهر أيلول / سبتمبر بأنها انتهكت بالفعل اتفاق نكوماتي ووصفت بوقاحة تلك الانتهاكات بأنها " انتهاكات تقنية " . وتتضمن تلك الانتهاكات التقنية اقامة مطار في موزامبيق لعناصر الثورة المضادة المسماة " الحركة الوطنية الثورية " و امدادها بالأغذية والأسلحة عن طريق الجو والبحر ، وايفاد وزير لحكومة جنوب افريقيا الى موزامبيق في عدد من البعثات السرية لكي يتشاور مع عناصر تلك الحركة .

وأرجو أن تتمهلوا لتتصوروا لمجرد دقيقة واحدة ما كان يمكن أن يحدث لو قامت حكومة موزامبيق بنفس هذه الأعمال لتظهر استمرار تأييدها وتضامنها مع المؤتمر الوطني الافريقي .

هناك كلمات في غاية البساطة في كل لغة في العالم يمكن أن توصف بها تلك الأعمال ، منها كلمتا " الرياء " و " الحرب " . فتلك أعمال حرب ارتكبت ضد موزامبيق . بينما تدعي بريتوريا كذبا التزامها بالسلام . كما أن الكلمة التي تصف الأفسراد أو الحكومات الذين يعلنون عن شيء ويفعلون نقيضه بسيطة : هي كلمة " الكذابون " .

لقد اعترف نظام الفصل العنصري الآن بتلك الأكاذيب أمام العالم بأسره . ومع ذلك ، فإن النظام وحكومة أو حكومتين من الحكومات الممثلة في هذه الهيئة ، يطلبون منا أن نقتنع بصدق بريتوريا في عملية " اصلاح " الفصل العنصري .

لا ، لقد قلنا مرارا وتكرارا أن نظام الفصل العنصري لا يمكن اصلاحه ، لا يمكن أن يصبح أخف وطأة ولا أقل قسوة . بل يجب تصفيته وازالته . ان انهاء الفصل العنصري مهمة تقع على عاتق شعب جنوب افريقيا ، وقد شرع في تلك المهمة بالفعل . بيد أن المجتمع الدولي يمكنه بل ينبغي أن يقوم بدور هام للغاية في هذه العملية .

اننا نحتفل هذا العام بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة . وكما ذكرت في ملاحظاتي الاستهلالية ، من المفيد في هذا العام الخاص بالذكرى السنوية أن نذكر أنفسنا بأن الفصل العنصري كان من أشد المشكلات المستعصية التي واجهت هذه الهيئة طوال تاريخها . لقد أعلنت الأمم المتحدة منذ فترة بعيدة ترجع الى ١٩٤٥ عن نيتها في وضع حد للتمييز العنصري المقنن والمنظم في جنوب افريقيا . وفي السنوات ال ٣٩ التي تخللت تلك الفترة ، تدهورت الحالة في ذلك البلد تدهورا خطيرا .

اننا في اللجنة الخاصة نعتقد أن هناك تدابير جديدة يمكن للأمم المتحدة أن تتخذها ، من شأنها أن تساعد لا في التعجيل بوضع حد لذلك النظام البغيض فحسب ، بل ربما أن تؤدي الى ذلك بأقل قدر ممكن من استخدام العنف ، وذلك أمر أكثر أهمية .

ان العنف اليوم هو الحافز المسيطر على الحياة في جنوب افريقيا . ورغم
أن نظام الفصل العنصرى أصبح أكثر ضعفا ومعاناة من الانقسام عن أى وقت مضى ، فإنه
يمتلك قدرة هائلة على اقتراف العنف . وقد أكد السيد بوتوا أنه على استعداد تام
لاستخدام العنف . وفي خطابه الشهير في ١٥ آب/أغسطس أعلن أنه قد تحلى
بالصبر وضبط النفس حتى الآن . وكان في ذلك الوقت قد قتل . . . ه من السود . فكم
سيبلغ عدد من يقتلون من سكان جنوب افريقيا - السود والبيض - عندما يتخلى السيد
بوتوا عن ضبط النفس ويصل الى نهاية المطاف ، على حد تعبير القس توتو هذا الصباح ؟
يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ اجراء الآن . وقد قامت البلدان
منفردة بأعمال كثيرة ، وعلى الرغم من أن بعضها قد اتخذ تدابير رمزية ، فإننا نشيد
بتلك الأعمال . بيد أن العمل المنفرد والادانات الرمزية للفصل العنصرى لم تعد
كافية . لقد تجاهل نظام الفصل العنصرى عقودا أربعة من التحذيرات والاستنكارات .
وكما أوضحت مقاطعة الألعاب الرياضية والاجراءات الأخرى بصورة حاسمة ، فإن هذا
النظام لا يستجيب إلا لضغط ملموس في المجالات التي تمس صميم مصالحه .
وينبغي أن يعتمد العمل الدولي الآن على استراتيجية واضحة وشاملة بدلا
من التدابير الجزئية . ويجب أن يصمم ذلك العمل ليكون فعّالا بدلا من كونه رمزيا .
ولحسن الحظ ، هناك بالفعل مجموعة من التدابير السلمية التي يمكن أن تؤدي الى
تحقيق هذه النتيجة .

ويتضمن تقرير اللجنة الخاصة مجموعة من التوصيات بشأن هذا العمل ، وفي
مقدمتها برنامج للعقوبات الالزامية الشاملة بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم
المتحدة .

ان بنية اقتصاد الفصل العنصرى تجعله عرضة للتأثر بصورة غير عادية بالضغط
الخارجي . فجنوب افريقيا تستورد نسبة مرتفعة للغاية من السلع الوسيطة ومعظم
التكنولوجيا اللازمة لتشغيل قطاع الصناعة بها . ولا يمكن لهذا القطاع أن يعمل بدون
الاستثمار الأجنبي والقروض الأجنبية وامدادات النفط الأجنبي ، ناهيك عن التجارة
الخارجية .

يقال لنا أن العقوبات ستدفع البيض الى التقوقع وانشاء ما يقابل في القرن العشرين تلك المستوطنات التي تمكن منها المستعمرون البوير في القرن التاسع عشر من هزيمة الجيوش الافريقية . وقد كان على البوير شراء مدافعهم من منتجها في الخارج . والآن يصنع أسلافهم المحدثون المدافع الخاصة بهم ، ولكن سيتعذر عليهم ذلك بكل بساطة بغير المعدات والنفط والتمويل والتكنولوجيا الأجنبية .

انني أحث هذه الجمعية أن تعترف بالتزاماتها تجاه الأغلبية السوداء من سكان جنوب افريقيا المعرضة بصورة يومية لطلقات تلك المدافع . دعونا نساعد على اسكانها حتى يمكن للأجيال المقبلة من سكان جنوب افريقيا أن تشير بالعرفان للأمم المتحدة . وتواجه هذه الهيئة اليوم مشاكل مستعصية في مجالات كثيرة من العالم . وجنوب افريقيا هي واحدة من بين تلك المشاكل القليلة التي حظيت باجماع كل الأعضاء في تقييمها . وفي هذه السنة التي نحتفل فيها بالذكرى السنوية ، دعونا نترجم هذا الى عمل اجماعي . لنعمل الآن ولنعمل بحسب وفقا لأفضل وأرقى التقاليد في الأمم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أدعو السيد بهاسكار كومار ميترا من الهند ، وهو مقرر اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى أن يعرض تقرير اللجنة الخاصة .

السيد ميثرا (الهند) مقرر اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى
 (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني بالنيابة عن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل
 العنصرى أن أقدم التقرير السنوى للجنة الخاصة (A/40/22) وكذلك التقارير الخاصة
 الأربعة التي صدرت باعتبارها مرفقات لهذه الوثيقة وهي : أولا ، تقرير بشأن تنفيذ
 حظر السلاح المفروض على جنوب افريقيا (A/40/22/Add.1) ، وثانيا ، تقرير بشأن
 التطورات الأخيرة فيما يتصل بالعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا . (A/40/22/Add.2) ،
 وثالثا ، تقرير بشأن اجراءات اضافية لتكثيف الجهود الرامية الى اعلام الرأى العام
 العالمى وتشجيع القيام بعمل شعبي على نطاق أوسع لنصرة الكفاح العادل الذى
 يخوضه شعب جنوب افريقيا المضطهد (A/40/22/Add.3) ، ورابعا ، تقرير بشأن تنفيذ
 قرار الجمعية العامة ٣٩ / ٧٢ زاي المؤرخ في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ بشأن
 اتخاذ اجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصرى ، (A/40/22/Add.4) .
 ويتضمن التقرير الخاص الثالث عددا من التوصيات المحددة بغية توسيع النشاط
 الاعلامى لتعبئة الرأى العام من أجل القيام بعمل شعبي تأييدا للكفاح التحرى
 المناهض لجنوب افريقيا .

والتقريران الخاصان الواردان في الاضافتين الأولى والرابعة يتعلقان
 بالجهود التي تبذلها اللجنة الخاصة لمتابعة تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن
 الفصل العنصرى والتشجيع على ذلك ، وبصفة خاصة القرار ٣٩ / ٧٢ زاي بشأن اتخاذ
 اجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصرى ، وقرارات مجلس الأمن بشأن حظر
 الأسلحة المفروض على جنوب افريقيا . وتتضمن الاضافتان معلومات تلقتها اللجنة
 الخاصة من عدد من الحكومات . وأية معلومات اضافية أخرى تصل الي اللجنة الخاصة
 بعد اعتماد هذين التقريرين ستقدم الى الجمعية العامة في اضافات للتقريرين
 الخاصين .

وقد أعد التقرير الخاص عن التطورات الأخيرة في العلاقات بين اسرائيل وجنوب
 افريقيا (A/40/22/Add.2) تنفيذا للفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٣٩ / ٧٢ زاي . وتوصي
 اللجنة الخاصة بايجاد تعاون أوثق بين ادارة الاعلام ومركز مناهضة الفصل العنصرى

من أجل تعميم المعلومات عن التعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا . وتوصي اللجنة الخاصة أيضا بأن تحت الجمعية العامة جميع الدول ولاسيما الدول الغربية ، على عدم تقديم أية مساعدة تعزز التعاون بين هذين النظامين .

أنتقل الآن الى التقرير السنوى الذى يتضمن ملخصا لعمل اللجنة الخاصة واستعراضا للتطورات في جنوب افريقيا في السنة الماضية وعددا من الاستنتاجات والتوصيات .

تود اللجنة الخاصة أن تؤكد أن الكفاح البطولي الذى يشنه الآن شعب جنوب افريقيا المضطهد يفرض تحديا خطيرا ويتيح في الوقت نفسه فرصة للأمم المتحدة والدول الأعضاء من أجل القيام بعمل حاسم لضمان القضاء على نظام الفصل العنصرى غير الانساني في جنوب افريقيا وتمكين شعب هذا البلد من اقامة دولة ديمقراطية غير عنصرية .

لقد شهدت السنة الماضية تعبئة لا مثيل لها ، للشعب في الكفاح من أجل التحرر ، تحديا لما يمارسه نظام الفصل العنصرى من عنف جماعى غير تمييزى وقمع وحشى . فأفراد الشعب من مختلف مناحي الحياة ، وعلى اختلاف أصولهم العرقية ، الافريكان والملونون والهنود وبعض البيض أيضا ، يحاربون جنبا الى جنب للتحرر من طغيان العنصرية .

وقد لجأ نظام بريتوريا الى اعلان حالة الطوارئ والى نشر القوات المسلحة في النواحي المخصصة للافريكان . وقد قتل المئات من أفراد الشعب وجرح الآلاف ، ومن بينهم ، عدد من الأطفال ، كذلك وضع الآلاف من زعماء الشعب في السجون ، والأدلة التي تصل الى اللجنة الخاصة بشأن تعذيب المعتقلين تدعو الى الانزعاج . ووجهت تهمة الخيانة الى عدد من الزعماء البارزين في الجبهة الديمقراطية المتحدة ، وفي مجلس ناتال الهندى ، وفي مجموعات أخرى ، وهم يواجهون الآن عقوبة الاعدام . كذلك تعرض الكثير من الطلبة للجلد بالسياط لاشتراكهم في المظاهرات ، ولكن المقاومة الشعبية لاتزال قائمة بل لقد ازدادت كثافة وقوة ، وأصبحت تسبب للنظام العنصرى أشد وأخطر الأزمات السياسية والاقتصادية التي يواجهها .

ان الشعب المضطهد يواصل المقاومة ، ولم يعد النظام العنصرى قادرا على السيطرة على الحالة ، ومع ذلك لا يزال هذا النظام يتحدى قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، فبدلا من انها حالة الطوارئ التي فرضها في مدينة الكاب وفي الأحياء المجاورة ، وبدلا من الافراج عن نلسون مانديلا والسجناء السياسيين الآخرين ، قام هذا النظام بسجن عدد أكبر من زعماء الشعب . وبدلا من التفاوض مع الزعماء الحقيقيين للشعب يحاول هذا النظام منع رجال الكنيسة البيض والطلبة وغيرهم من الاجتماع بممثلي المجلس الوطني الافريقي . فهو يعتمد كما كان الحال في الماضي ، على أعمال القمع والارهاب ، المقرونة بعروض زائفة باجراء " اصلاحات " لا حتوا الحالة .

لقد عملت الأمم المتحدة منذ انشائها على دعم الحقوق غير القابلة للتصرف للأغلبية السوداء في جنوب افريقيا ، كما أنها ركزت انتباه العالم على شروء الفصل العنصرى . ويمكن للأمم المتحدة أن توقف المزيد من سفك الدماء اذا هي طبقت الأحكام الواردة في صكوكها ومارست الضغط على حكومة جنوب افريقيا وذلك بتأييد من المجتمع الدولي .

والفرصة متاحة أمام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لأن يتخذا اجراءات حاسمة متخافرة للوفاء بالتزامتهما بضمان تحرير جنوب افريقيا ، وعليهما أن يقاوما جميع مناورات نظام الفصل العنصرى والمتعاونين معه لا حتوا الحالة ، وأن يعملوا على احباط هذه المناورات .

ولاحظت اللجنة الخاصة بارتياح تطور التضامن الدولي مع الكفاح التحررى في جنوب افريقيا ، وبعض الاجراءات الايجابية التي اتخذها عدد من الحكومات والمنظمات . ومع ذلك فانها تجد من الضرورى أن تحذر من أى شكل من أشكال الارتباط البتاء المزعوم مع نظام الفصل العنصرى ، كما أنها تؤكد أن الاجراءات المنفصلة والمحدودة التي تتخذها الدول غير كافية في هذه الآونة الحرجة . فلم يعد الوقت يسمح بتصرفات رمزية أو تدابير كلامية . وأى ابطاء في اتخاذ اجراءات فعالة سيؤدى الى توسيع الصراع في الجنوب الافريقي بما يترتب على ذلك من مضاعفات .

يجب اتخاذ اجراء دولي على وجه السرعة ، كما يجب أن يكون هذا الاجراء حازما ليجبر نظام الفصل العنصرى بسجله الحافل بالتحدى السافر للأمم المتحدة على أن يعتل لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن .

لذلك وضعت اللجنة الخاصة عددا من التوصيات حتى يمكن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي ، عن طريق الجهود المتضافرة والمنسقة ، الوفاء بالتزامهما بضمآن تحرير جنوب افريقيا .

أولا ، ترى اللجنة الخاصة أنه من الأمور الأساسية أن تؤكد الجمعية العامة أهداف الأمم المتحدة في مواجهة مشكلة الفصل العنصرى ، وهي الأهداف الواردة في العديد من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بالاجماع ، وأن ترفض مناورات نظام الفصل العنصرى والمتعاونين معه لتحويل الانتباه الى الاصلاحات المزعومة التي يقوم بها النظام العنصرى أو ما يسمى بالمشاركة في السلطة أو أية ترتيبات أخرى لا تتضمن القضاء التام على الفصل العنصرى . ويجب أن يوجه العمل الدولي الى اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين ووضع حد لأعمال القمع . فنضال الشعب المضطهد في جنوب افريقيا يستهدف القضاء التام على الفصل العنصرى وتفكيك جميع هياكله بما في ذلك البانتوستانات والدستور البغيض الصادر في السنة الماضية . والشرط الأساسي المسبق لايجاد حل سلمي هو الافراج غير المشروط عن نلسون مانديلا وزيفانيا موثوبانغ وجميع السجناء السياسيين الآخرين ، والتفاوض مع زعماء النضال حول الوسائل المؤدية الى القضاء التام على الفصل العنصرى والتي تضمن لأغلبية الشعب في جنوب افريقيا ، أن يمارس حقه غير القابل للتصرف في تحقيق المصير وفي انشاء دولة ديمقراطية غير عنصرية يتمتع فيها جميع الشعب في جنوب افريقيا ، بصرف النظر عن العرق أو اللون ، بحقوق متساوية ، بما في ذلك الحقوق السياسية .

ثانيا ، من أجل تحقيق هذه الأهداف تؤكد اللجنة الخاصة أهمية العمل بمقتضى الفصل السابع من الميثاق وتؤكد الطابع الملح لهذا العمل وضرورة ممارسة كل سلطة ممكنة لحث الدول الغربية الرئيسية على التعاون في هذا الاتجاه . كما تحث مجلس الأمن على اتخاذ تدابير تعزز من حظر الأسلحة المفروض على جنوب افريقيا وتمنع

جميع أشكال التعاون مع جنوب افريقيا في الميدان النووي وتضمن الرصد الفعال لهذه التدابير ، وذلك وفقا لتقرير لجنة مجلس الأمن التي أنشئت تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٤٢١ (١٩٧٧) ، وللقرارات ذات الصلة للجمعية العامة . وفي هذا الصدد تعلق اللجنة الخاصة بأهمية خاصة على حظر امداد جنوب افريقيا بالمعدات " المزدوجة الغرض " والحاسبات الالكترونية والتكنولوجيا المستخدمة في المجال العسكري ومجال الشرطة . فضلا عن ذلك تعتقد اللجنة الخاصة أن الحظر الفعال على توريد منتجات النفط وغيرها من الامدادات الاستراتيجية يجب أن ينفذ دون ابطاء ، باعتباره اجراء ضروريا لتعزيز حظر الأسلحة الالزامي .

ثالثا ، تعلق اللجنة الخاصة بأهمية كبيرة على عمل السلطات المحلية ، وعلى أنشطة الحركات المناهضة للفصل العنصري ، والنقابات العمالية والهيئات الدينية والمنظمات الأخرى غير الحكومية ، في تعزيز العمل ضد الفصل العنصري . ان المقاطعة الرياضية والثقافية ، ومقاطعة السلع المنتجة في جنوب افريقيا ، وجميع أنواع المقاطعة الأخرى من جانب الملايين في العالم ، جديرة بالتشجيع والتعزيز .

وتعرب اللجنة الخاصة عن ارتياحها لان اللجنة المختصة لصياغة اتفاقية د وليسة
لمناهضة الفصل العنصرى في الالعاب الرياضية قد اعدت مشروع اتفاقية بعد مشاورات مكثفة .
وتتشم ان تعتمد الجمعية العامة تلك الاتفاقية وان تدخل حيز التنفيذ في القريب العاجل .
رابعا ، تؤكد اللجنة الخاصة ضرورة زيادة معدل المساعدة التي تقدم للشعب
المقهور في جنوب افريقيا وحركتي تحريره الوطني في هذا الوقت الحرج . وتسلم اللجنة بآن
هناك حاجة عاجلة لزيادة المساعدة الانسانية والتعليمية بالنظر الى القمع الواسع النطاق
وأعمال القتل التي يرتكبها نظام الفصل العنصرى . كما ان هناك حاجة عاجلة لتقديم مساعدة
مباشرة لحركتي التحرير الوطني ، كدليل على تأييد كفاهما المشروع .

واللجنة تحت الجمعية العامة على توجيه نداء عاجل من اجل هذه المساعدة
للحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الاخرى .

خامسا ، تطالب اللجنة الخاصة بعمل منسق تقوم به الامم المتحدة ووكالاتها بغية
القضاء نهائيا على الفصل العنصرى . وتقترح ان تطلب الجمعية العامة من الامين العام
وجميع الوكالات المتخصصة انهاء اية ودائع او استثمارات في جنوب افريقيا ، والغاء اية
تعهدات معها ووقف تقديم التسهيلات اليها ، واغلاق اية بنوك او مؤسسات عاملة فيها .
وينبغي ان توفد وكالات الامم المتحدة كل تعاون مع نظام الفصل العنصرى سواء كان مباشرا
او غير مباشر .

سادسا ، تؤكد اللجنة الخاصة اهمية تطوير القانون الدولي لمناهضة الفصل
العنصرى . وتحت على عدم الاعتراف بنظام الفصل العنصرى او دستوره العنصرى الذى شجبه
مجلس الامن والجمعية العامة باعتباره لافيا وباطلا . وان اية محاولة لاضفاء طابع الشرعية
على نظام الفصل العنصرى ينبغي ادانتها باعتبارها عملا عدائيا ضد غالبية شعب جنوب
افريقيا .

واخيرا ، تؤكد اللجنة الخاصة من جديد الحاجة الملحة لفرض جزاءات اقتصادية
على جنوب افريقيا باعتبار ذلك العنصر الاساسى للجهد الدولي للقضاء على الفصل العنصرى .

لقد تعدى نظام الفصل العنصرى باستمرار كل قرارات الأمم المتحدة، بما فيها القرار ٥٦٩ (١٩٨٥) الذى اعتمده مجلس الأمن في تموز/يوليه ١٩٨٥ .
ليس من الواضح انه ينبغي ان يكون هناك عمل قوى لضمان تنفيذ ذلك القرار وللدفاع عن مصداقية مجلس الأمن ؟

وينص ميثاق الأمم المتحدة في الفصل السابع على طرق تحقيق ذلك الاجراء، ولا سيما الجزاءات الالزامية التي تطبقها جميع الدول .

وفي هذا السياق، تود اللجنة الخاصة ان توضح ان الحجج التي يورد ها نظام الفصل العنصرى واصدقاؤه - ولا سيما اولئك الذين يستفيدون من النظام غير الانساني للفصل العنصرى - ضد هذه الجزاءات قد اعتبرها الرأى العام العالمى على نحو متزايد حججا واهية . وفي مواجهة الدعاية القايلة بأن الشعب الاسود في جنوب افريقيا لا يحيد هذه الجزاءات، فان الشعب المقهور لم يكتب بأن حث المجتمع الدولى على انها كل تعاون مع ذلك النظام، ولكنه اجبر ايضا، عن طريق كفاحه البطولى، المصالح الاقتصادية الاجنبية على اعادة تقييم ارتباطها بنظام الفصل العنصرى . وان الحجج القايلة بشأن الجزاءات الاقتصادية غير مرغوب فيها لانها تضر بالشعب المقهور ينظر اليها الان بوضوح على انها تتعارض اساسا مع الطموحات المشروعة لهذا الشعب . وينبغي ان يرد المجتمع الدولى على هذه الحجج المزيفة بحزم .

وبينما تعرب اللجنة الخاصة عن تقديرها للحكومات التي اتخذت تدابير طموسة من جانب واحد، فانها تعتبر ان الجزاءات الطوعية وحدها غير كافية . وحتى تحدث الجزاءات اثرها الكامل، فانها ينبغي ان تطبق على صعيد عالمي . ولهذا فان اللجنة تناشد جميع الدول الاعضاء لممارسة كل نفوذها لدفع حكومات البلدان الغربية الرئيسية لتسهيل تطبيق جزاءات اقتصادية اجبارية وشاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

وهذه بعض التوصيات الرئيسية للجنة الخاصة التي اود ان الفت انتباه الجمعية اليها، وان اطلب منها النظر فيها وان تعتمد التقرير السنوى الحالى والتقارير الخاصة للجنة الخاصة .

هذه هي الدورة الاربعون التي تنظر فيها الجمعية العامة في مشكلة التمييز العنصرى في جنوب افريقيا .

وبينما حققت الامم المتحدة تقدما في تنمية تفاهم دولي وفي دعم الكفاح التحررى العظيم في جنوب افريقيا ، استطاع نظام الفصل العنصرى ان يبني قوته الاقتصادية والعسكرية بمساعدة بعض الحكومات والشركات عبر الوطنية . ونرض على الشعب الأسود لجنوب افريقيا آلاما مبرحة .

وبينما نحتفل بالذكرى الاربعين للمنظمة يكافح ملايين السود ببطولة في جنوب افريقيا من اجل مبادئ الامم المتحدة . وهم يناشدون المجتمع الدولي ان يقدم لهم الدعم الفعال بغية تمكينهم من تدمير الفصل العنصرى وبناء مجتمع حر .

انهم يستحقون منا الشناء بل تأييدنا القلبي لهم بالفعل وليس بالقول .

وتثق اللجنة الخاصة بأن كل الدول سوف تنظر في توصياتها بهذه الروح وسوف تعمل على تمكين الجمعية العامة ومجلس الأمن من اتخاذ الاجراءات الضرورية للقضاء العاجل على الفصل العنصرى ومن ثم زيادة تعزيز الامم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اعطى الكلمة الان لرئيس اللجنة

المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية ، السيد ارنت بييرلي مايكوك من بربادوس لتقديم تقرير اللجنة .

السيد مايكوك (بربادوس) رئيس اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية

لمناهضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفنى ويسعدنى ان اقدم تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية الوارد في الوثيقة A/40/36 . فبعد سبع سنوات من العمل الجاد تمكنت اللجنة في ٢٦ آب/اغسطس ١٩٨٥ من استكمال صياغة الاتفاقية الدولية .

ومن المعروف عموما انه نظرا لان جنوب افريقيا من عشاق الرياضة ، فان الرياضة تعتبر اداة ممتازة للنضال ضد نظام الفصل العنصرى البغيض . بل اننى اعتقد ان

(السيد مايكوك، رئيس اللجنة
المخصصة لصياغة اتفاقية دولية
لمناهضة الفصل العنصري
فسي الألعاب الرياضية)

باستثناء الاجراءات الاقتصادية ، ليست هناك وسيلة اكثر فعالية منها في ابلاغ الرسالة المقصودة الى سكان جنوب افريقيا البيض واعلامهم بأن المجتمع الدولي لن يقف بعين الان مكتوف اليدين بينما يواصل نظام الفصل العنصري في بريتوريا ، دون هوادة ، انتهاك الحقوق الاساسية للغالبية الساحقة من سكان جنوب افريقيا . وهذا هو هدف الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري الرامية الى عزل النظام العنصري عن طريق منع الممثلين الرياضيين لذلك النظام من الاشتراك في الاحداث الرياضية الدولية .

في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٣٢ / ١٠٥ مهم اعلان مناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية . وطلبت من اللجنة المخصصة صياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية بغية تعزز حملة مناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية وتحقيق عزل النظام العنصري لجنوب افريقيا من الدورات الرياضية الدولية . وخلال سنتين تمكنت اللجنة المخصصة من الاتفاق على صياغة (٢ مادة ترمي الى الوناء بولايتها . ونصت تلك المواد ، بين امر اخرى ، على مختلف الاجراءات التي يمكن ان تتخذها الحكومات لضمان عدم مشاركة مواطنيها في أنشطة الألعاب الرياضية فسي جنوب افريقيا وعدم مشاركة مواطنين من جنوب افريقيا في الأنشطة الرياضية في بلادها . وطبقا لمشروع المواد ، تلتزم الحكومات ايضا بالانضمام الى الجهود الدولية المشتركة لطرد جنوب افريقيا من الاتحادات الرياضية الدولية التي ما زالت جنوب افريقيا عضوا فيها ومنع جنوب افريقيا من استعادة عضويتها في تلك الاتحادات التي طردت منها بالفعل . غير ان استكمال ولاية اللجنة المخصصة تأخر حتى الان بسبب صعوبات الاتفاق على تنفيذ ما اصبح يعرف الان بعبداً " الطرف الثالث " . واجرت اللجنة المخصصة خلال هذه الفترة مفاوضات ومشاورات مكثفة مع الحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وكذلك مع الرياضيين ومثلي حركات التحرر في جنوب افريقيا .

(السيد مايكوك، رئيس اللجنة
المخصصة لصياغة اتفاقية دولية
لمناهضة الفصل العنصري
في الألعاب الرياضية)

وكان هناك رأى قوى مؤداه انه ما لم يشعر المتعاونون مع الفصل العنصري في
الألعاب الرياضية بخطر امكانية تعرضهم هم للمقاطعة الدولية ، فان النظام العنصري
في جنوب افريقيا ، مستخدم ما جهازه الدعائي والاموال الطائلة المتوافرة لديه ، سوف يحاول
مواصلة اجتذاب الرياضيين غير العالمين بالأمور وغير المكتوثين في محاولته المستمرة لكسر
الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية . وقد شعر انصار هذا
الرأى بان ما لم تضمن الاتفاقية الدولية ما يسس بمبدأ الطرف الثالث ، ستكون الاتفاقية
الدولية صكا اضعف من التدابير التي يطبقها بالفعل عدد من الدول .

(السيد مايكوك، رئيس اللجنة
المخصصة لصياغة اتفاقية دولية
لنأهضة الفصل العنصرى
فى الألعاب الرياضية)

وكان هناك رأى آخر يقوم على الخوف من ان تطبيق مبدأ الطرف الثالث قد يؤدى الى اخلال خطير بالنشاط الرياضى الدولى . وكان هناك خوف آخر من ان مبدأ الطسرف الثالث ، فى حالة تطبيقه ، قد يضر بالدول الأطراف فى الاتفاقية الدولية اكثر من اضراره ببريتها واصدقائها . وقال البعض ان الجهود الدولية يجب ان تركز على طرد جنسوب افريقيا من عضوية جميع الاتحادات والمنظمات الرياضية الدولية التى تشرف على المناسبات الرياضية الدولية .

وكان الحل الوسط الذى توصلنا اليه بشأن ما يسمى بمبدأ الطرف الثالث هو السوارى فى مشروع المادة العاشرة من مشروع الاتفاقية . وينص مشروع المادة العاشرة ، الذى اعتبره جوهر الاتفاقية ، على ان تمنع الدول الاعضاء دخول الرياضيين الذين اشتركوا فى أنشطة رياضية فى جنوب افريقيا والمسؤولين الرياضيين الذين دعوا افرادا من جنوب افريقيا ممن يمثلون ذلك النظام للمشاركة فى أنشطة رياضية فى بلدانهم ، وان تبلغ تلك الدول ممثلها الوطنيين لدى الاتحادات الرياضية الدولية لا تخاذ جميع الخطوات العطفية الممكنة لتأمين طرد جنوب افريقيا من جميع الاتحادات الرياضية التى ما زالت جنوب افريقيا عضوا فيها وفرض الجزاءات على الاتحادات الوطنية التى تقبل المبادلات الرياضية مع بلد يمارس الفصل العنصرى .

وينص مشروع الاتفاقية كذلك على انه فى حالة الانتهاكات الصارخة لا حكام الاتفاقية ، يتعين على الدول الأطراف ان تتخذ الاجراءات الضرورية التى تراها مناسبة ، بما فى ذلك فى حالة الضرورة خطوات ترمى الى استبعاد الاجهزة الرياضية الادارية المسؤولة والاتحادات الرياضية الوطنية او الرياضيين من الدول المعنية من المسابقات الرياضية الدولية . ورومسي كذلك الا يكون المنع من الدخول مخالفا للوائح الاتحادات الرياضية المعنية التى تؤسد القضاء على الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية وان ينطبق هذا المنع فقط على المشاركة فى الأنشطة الرياضية .

(السيد مايكوك ، رئيس اللجنة
المخصصة لصياغة اتفاقية د لبيسة
لمناهضة الفصل العنصرى
فى الألعاب الرياضية)

ويتضمن مشروع الاتفاقية الذى صاغته اللجنة المخصصة ديباجة و ٢٢ مادة . وهو
 مشروع المادة ١ تعريفا للتعايير المستخدمة في مشروع الاتفاقية . وينص مشروع المادة ٢ على
 اداة الفصل العنصرى ويطلب من الدول الأطراف ان تتخذ التدابير الضرورية للقضاء على
 ممارسة الفصل العنصرى بجميع اشكاله . وهو مشروع الاتفاقية في مشاريع المواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦
 الى انشاء بعض الالتزامات على الدول الاطراف ازاها - رعاياها - تهدف كلها الى عدم تشجيع
 و / أو منع تشجيع الاتصالات الرياضية بين رعاياها والالعاب الرياضية في دولة الفصل العنصرى .
 وينص مشروع المادتين ٧ و ٨ والفقرة ٣ من مشروع المادة ١٠ على أن الدول الأطراف مطالبة
 باتخاذ الاجراءات الرامية الى عزل الألعاب الرياضية التابعة لنظام الفصل العنصرى . وينص
 مشروع المادة ٩ والفقرات ١ و ٢ و ٤ من مشروع المادة ١٠ على اجراءات جماعية تتخذها
 الدول الأطراف في حالة قيام المدانعين عن الألعاب الرياضية التابعة للفصل العنصرى
 او مهادنها بمحاولة لابطال اهداف ومقاصد مشروع الاتفاقية . وتعلق مشاريع المواد ١١
 و ١٢ و ١٣ و ١٤ بعمل اللجنة المعنية بمناهضة الفصل العنصرى في مجال الرياضة التسي
 يتوقع ان تقوم بدور هام في ضمان التطبيق السليم لاحكام مشروع الاتفاقية . وتتضمن مشاريع
 المواد من ١٥ الى ٢٢ الاحكام الختامية لمشروع الاتفاقية . وهذه الاحكام الختامية لمشروع
 الاتفاقية . وهذه الاحكام مماثلة للاحكام الواردة في المعاهدات المتعددة الاطراف المودعة
 لدى الامين العام للأمم المتحدة وتأخذ بأخر الممارسات في هذا الخصوص .

وأود ان اعرب عن شكرى وتقديرى للدول الاعضاء والمنظمات الحكومية وغير الحكومية
 التي ساعدت اللجنة المخصصة في التوصل الى اتفاق بشأن مشروع الاتفاقية . وأود ان اسجل
 شكرى لمنظمة الوحدة الافريقية والمجلس الأعلى للرياضة في افريقيا واللجنة الالمانية في
 المنصية لجنوب افريقيا . وقد كانت المشاورات مع كل هذه المنظمات مفيدة للغاية . وأود كذلك
 ان اشكر جميع الحكومات التي تكلمت باستقبال ونود اللجنة المخصصة ، فقد كان لشهرة تلك
 الحكومات وتشجيعها وتعاونها دورا الهاموس في استيفاء اللجنة للمهمة التي انيطت بها .

(السيد مايكوك ، رئيس اللجنة
المخصصة لصياغة اتفاقية دولية
لمناهضة الفصل العنصري
في الألعاب الرياضية)

وتبرهن الاحداث التي وقعت في جنوب افريقيا خلال هذا العام على ان النظام العنصري في برينوريا يمكن ان يخضع للضغط الجادة المستمرة. فقد كان من أثر تفانسي واصرار المعارضين الأشد^١ لنظام الفصل العنصري والرد الوحشي غير الانساني من جانب مهدي ذلك النظام ان ادركت نفات عديدة من ذلك المجتمع انه لا بد من تصفية هذا النظام. ولم يكن اثر هذه التطورات على المجتمع الدولي بأقل وضوحا. فالكثير من الحكومات التي كانت في الماضي تتشدد بالكلام عن مناهضة الفصل العنصري بدأت في اتخاذ اجراءات علية باشكال مختلفة بهدف اعادة حكومة جنوب افريقيا الى صوابها.

لذلك فان المناخ الحالي بيد ومثاليا لاعتماد الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية. وان اعتماد الجمعية العامة لهذا المشروع من شأنه ان يزيد في تكيف الضغط الواقع على الفصل العنصري في جنوب افريقيا وان يسهم لا محالة في القضاء المبكر على هذا النظام. ولهذا الغاية اود ان اوجه ندا^٢ خاصا للدول الاعضاء بالا تقتصر على اعتماد مشروع الاتفاقية بل ان تقوم كذلك بالتوقيع والتصديق عليها في اسرع وقت ممكن.

الرئيس (ترجمة شفوية من الاسبانية) : طبقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة بتاريخ ٢٠ ايلول / سبتمبر ١٩٨٥ ، اعطي الكلمة لممثل مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا .

السيد ملايو (مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بادئ ذي بدء اسمحوا لي سيدى الرئيس بالنيابة عن مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا ، الحارس على التطلعات الحقيقية لشعب آزانيا المضطهد والمستغل والمحروم ، ان اهتفكم تهنئة صادقة على انتخابكم بالا جماع لمنصب رئيس الجمعية العامة الرابع السؤل . ونحن طمس ثقة من ان الدورة الأربعين للجمعية العامة تحت قيادكم الحكيمة المخلصة سوف تنجح فسي

مناقشة جميع المسائل المطروحة عليها ولا سيما مسألة نظام الفصل العنصرى البغيض وان توصي باتخاذ الاجراءات الدولية التي يقتضيها الأمر .
 واسمحوا لي ايضا ان اشيد بالرئيس السابق السيد لوساكا مثل زانيسا على الطريقة القديرة الفعالة التي اوفى بها مسؤولياته . لقد كان ادائه مبعثا للاعتراز والالهام لافريقيا . منذ بضعة ايام احتفلت الأمم المتحدة بالذكرى الأربعين لانشائها . وقد اعتسرف على نطاق واسع بأن الأمم المتحدة قد لعبت دورا هاما في الحلولة دون وقوع حرب عالمية اثنا الأربعين عاما الماضية . ومع ذلك ينبغي ايضا الاعتراف بأن تلك الفترة شهدت ايضا تراكما منقطع النظير للأسلحة المتطورة القادرة على ان تنسف على عالم الضمان ، بضغط بسيط على الزر ، ليس فقط الجنس البشرى بل كوكب الأرض بكامله .

وعلى الرغم من ان الاربعين سنة الماضية قد نجت من صراع عالمي ، فقد شنت خلال تلك الفترة حوالي ١٥٠ حرباً في كل ركن من أركان العالم تقريباً . ونشبت حروب عادلة وحروب غير عادلة . وما دامت الشعوب في اى مكان على هذا الكوكب محرومة من حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير وحقها في اختيار نظامها الاقتصادى والاجتماعى الخاص بها دون تدخل خارجي ، فانها سوف تثور وستكون ثورتها عادلة . وكانت تلك الثورات العادلة والنصر الذى حققته في النهاية هما اللذان أحدثا زيادة كبيرة في عضوية الامم المتحدة وجعلها هيئة تمثيلية بحق . ولكن حتى في هذه الذكرى الاربعين للامم المتحدة لا تزال هناك مناطق يحرم فيها بصورة صارخة اصحاب الارض الشرعيين من الحقوق الاساسية والثابتة في تقرير المصير . ومن بين هذه البلدان جنوب افريقيا العنصرية .

ومنذ انشاء الامم المتحدة تقريباً ما فتئت الهيئة العالمية تدوين الفصل العنصرى وتصفه بأنه جريمة ضد الانسانية . وهذا الموقف المبدئى الذى تتخذه الغالبية العظمى من الدول الاعضاء في الامم المتحدة موقف سليم وجدير بالثناء . ولكن غنى عن البيان أن الادانة وحدها ليست علاجاً فعالاً للمشكلة . وفي رأينا أنها ليست الا خطوة في توصية الناس بالمشكلة ولا بد أن يتبع الادانة عمل ايجابى اذا ما أريد للمسألة ان تخرج من طور الممارسة الاكاديمية او الرتيبة .

وصحيح ان المجتمع الدولى قد انتقل من مجرد الادانة الى الاعراب عن اشمئزازه الشديد من نظام الفصل العنصرى . وان هذا الاعراب عن الاشمئزاز ليس تجسيدا لمجرد الكراهية المعنوية فحسب ، بل انه رد فعل لما يجرى حالياً بالفعل داخل جنوب افريقيا العنصرية . فمنذ آب/اغسطس وايلول /سبتمبر من العام الماضى قتل نحو ٧٨٠ شخصاً من الآزانيين وقد تعرضت الغالبية منهم الى اطلاق النار من قبل شرطة النظام العنصرى غير الشرعى التواقفة الى اطلاق النار . ويقتل يومياً بمعدل ٢٥ شخص في جنوب افريقيا العنصرية .

ان الحالة الراهنة في جنوب افريقيا العنصرية ليست مجرد حالة شغب عفوية فسير منظمة يقوم بها اشخاص لا يتحملون بالمسؤولية ، انما هي نتيجة لتطور حتمي . وان مؤتمراً

عموم افريقيا لآزانيا . بعد ١١ شهرا فقط من تشكيله التنظيمي ، أحدث تغييرا كبيرا في الثورة الآزانية ورسم خط سيرها . وقد قال مؤسس حركتنا والرئيس الاول لها الرفيق ماغاليزو روبرت سويوكي انه يتعين على الشعوب المقهورة والمحرومة لكي تنال حريتها أن تحرر نفسها أولا من الاضطهاد الذهني ، ويتعين عليها ان تستعيد ثقتها بنفسها ومن ثم تعرض مطالبها العادلة والمشروعة . وقد تمكن مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا من تحقيق ذلك عن طريق حملة الوضع القانونسي للبلد التي شنت في كانون الثاني /يناير ١٩٦٠ . وكانت تلك الثقة بالنفس هي التي لعبت دورا حاسما في حملة ٢١ آذار/مارس ١٩٦٠ التي بلغت ذروتها في مجزرة شاريفيل . لقد لجأ العدو الى استخدام اسلوه الرجعي العنيف ضد الرجال والنساء والاطفال العزل ، لا لشيء الا لأن الجماهير الآزانية استجابت الى دعوة مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا ، وقامت في ٢١ آذار/مارس ١٩٦٠ تحتج على قوانين تصاريح المرور البغيضة ، وكانت عن طريق ذلك تتحدى الوضع الراهس غير المشروع برمته .

ان حملة ٢١ آذار/مارس ١٩٦٠ التي قادها مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا قد هزت نظام الفصل العنصرى . وقد أيقظت ايضا المجتمع الدولي . وكانت العواقب السياسية والاقتصادية وخيمة على النظام العنصرى غير الشرعي . وعلى الرغم من أن بعض الدوائر تعترض الآن على فرض عقوبات الزامية شاملة على نظام الاقلية البيضاء العنصرى بدعوى أن هذه العقوبات سوف تضرب المضطهدين أكثر مما تضرب المضطهد ، فان دراسة تلك الفترة سوف توضح ان المصارف الغربية ، ولا سيما " بنك تشيس منهاتن " ، هي التي أنقذت النظام من الانهيار التام وساعدت على ادامة الفصل العنصرى . لقد قدم المصرفيون الغربيون قبلة الحياة الى ذلك الوحش .

وكانت العبرة المستخلصة من حملة ٢١ آذار/مارس ١٩٦٠ ذات قيمة لا تقدر لشعبنا . فقد اصبح واضحا له تمام الوضوح ان عدم العنف بوصفه شكلا من اشكال الكفاح

ليس هو الحل للمشكلة ، ولذلك فقد شن الكفاح المسلح ، ولم يكن ذلك تغييرا لمسار الكفاح فحسب بل ارتقى به الى مرحلة أعلى ومهد الطريق امام التطور الحالي . ونحن نسمع كثيرا عن اولئك الذين يبغضون العنف ، لدرجة ان البعض منهم يعتذر عن اضطراره للجوء الى العنف . وبالنسبة لمؤتمر عموم افريقيا لآزانيا فان الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد الفعال لوضع حد نهائي ، لدائرة العنف والاجحاف الموسمي في جنوب افريقيا العنصرية . وينبثق هذا القرار من تحليل موضوعي للحالة . فالجراح لا يعتذر عن اجراء العملية الجراحية عندما تكون هذه العملية العلاج الوحيد الذي لا مفر منه . ولا يمكن لكفاح الشعب ان يتطور ويؤدي الى نهضة المنطقة دون تعبئة الجماهير المضطهدة والمحرومة وتوعيتها سياسيا . وطلاوة على ذلك ، لا يمكن للتنظيم السياسي ان ينجح في تعبئة الشعب وتوعيته سياسيا الا اذا كان يدافع ويناضل من أجل التطلعات الحقيقية للغالبية المضطهدة والمحرومة .

ان انتفاضة عام ١٩٧٦ التي عمت البلاد بأسرها والمعروفة بانتفاضة سويتو كانت النتيجة المباشرة لحملة التعبئة والتوعية السياسية التي شنها مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا ، ويوضح ذلك من ان مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا وحركة نشر الوعي بين صفوف السود كانتا المنظمتين السياسيتين اللتين وجهت اليهما رسميا التهمة عن انتفاضة سويتو بتاريخ ١٦ حزيران /يونيه ١٩٧٦ التي اصبحت تعرف بمحاكمة الـ ١٨ السرية في بيتفال . وقد حكم على الرفيق زيفانيا موثوينغ القائد المحنك لمؤتمر عموم افريقيا لآزانيا بالسجن لمدة ٣٠ عاما لما وصفه القاضي العنصري بأنه "تنظيم واعداد "انتفاضة سويتو لعام ١٩٧٦ .

وانا كان شعبنا قد تخلص في شارنغيل من خوفه من سجون العدو فانه تخلص أيضا في سويتو من خوفه من بنادق العدو . لقد كانت شارنغيل وسويتو معلمان في تاريخ كفاح شعبنا المشروع . لذلك يحتفل بهما سنويا على الصعيد الدولي . وعليه ، فان ما يحدث اليوم داخل جنوب افريقيا العنصرية هو مواصلة حتمية للطريق الذي رسمه مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا من خلال حملتي ٢١ آذار /مارس ١٩٦٠ و ١٦ حزيران /يونيه ١٩٧٦ .

وقد أدت التوعية السياسية لشعبنا دورا حاسما في رفض شعبنا القاطع للإصلاحات الشكلية المضللة التي قام بها النظام العنصرى . وكان فرض ما يسمى بالدستور الجديد عاملا ساعدا على قيام الانتفاضة الحالية داخل جنوب افريقيا العنصرية . فقد كان الدستور الجديد المرعوم يستهدف احداث الفرقة بين صفوف الجماهير المضطهدة والمستغللة بمحاولة اجتذاب من يسمون بالملونين وذوى الاصل الآسيوى . وكان مؤتمر عموم افريقيا لازانيا اول منظمة سياسية ذات قواعد جماهيرية في جنوب افريقيا تعمل على تحقيق الوحدة السياسية والتنظيمية المبدئية لجميع ابناء الشعب المضطهدين ، وكان فضلا عن ذلك اول منظمة سياسية تنادى علنا بأنها تقف في صف عنصر واحد هو العنصر البشرى وتفتح عضويتها للجميع ، شرطية أن يكون ولاء الراغبين في الالتحاق بها لافريقيا ولقبول حكم الأظمية فحسب . وأعلن مؤتمر عموم افريقيا منذ البداية انه يرفض ، بسبب معارضته المبدئية للعنصرية والسيطرة العرقية ، بصورة قاطعة مفهوم حقوق الجماعات أو مصالحها . والتزم بضممان الحقوق الفردية . وأعلن مؤتمر عموم افريقيا مرفقه هذا بوضوح وبغير غموض في الوثائق والقرارات التي اعتمدت في مؤتمره التأسيسي في ٦ نيسان / ابريل ١٩٥٩ .

وكان الرفض الساحق من جانب من يسمون بالملونين وذوى الاصل الآسيوى للدستور الجديد المرعوم ، استجابة للخط السياسي الصحيح وفير العنصرى الذى ينتهجه مؤتمر عموم افريقيا . ولم يرفض فحسب الشعب المضطهد الدستور الجديد المرعوم الذى يكسرس الهيمنة البيضاء ، بل أثبت أيضا انه لن يسمح للعملاء بأن يساعدوا على تنفيذه . ولهمست اليوم المجالس الاضافية التي أنشئت بموجب الدستور الجديد المرعوم سوى متاجر للكلام لا صلة لها مطلقا بتطور الاحداث في آزانيا .

ان الجماهير المضطهدة المحرومة في آزانيا ، استجابة منها للخط الايدولوجي العريض لمؤتمر عموم افريقيا ، قد رفضت النظام برمه . وبعد المقاطعة الشاملة للدستور الجديد المرعوم من جانب من يسمون بالملونين وذوى الاصل الآسيوى ، رفضت الجماهير الافريقية أيضا المجالس الحضرية باعتبارها أدوات النظام لتكريس الفصل العنصرى . وانهارت

تماما في معظم الاحياء هذه المجالس الحضرية أو أو شكت على الانهيار ، فضلا عن ذلك ذكرت جريدة الغارديان اللندنية مؤخرا ان النظام يواجه صعوبات في العثور على أشخاص أو في افوائهم للاشتراك في هذه المجالس العميلة . فقد استقال معظم من سبق لهم العمل في هذه المجالس . اما الذين اختاروا أن يتحدوا ارادة الجماهير فقد سوت الجماهير حسابها معهم على النحو الواجب .

وكان النظام قد نجح على مر السنوات في تجنيد العملاء من بين صفوف المضطهدين . فكان هناك من خدموا النظام طنا واشتركوا في قواته العسكرية ، وكان هناك من انضموا الى الشرطة السرية . وكان هؤلاء العملاء في السنة الماضية أهدافا للجماهير التي سوت الحساب مع الكثيرين منهم . وبعضهم يقيم الآن في مخيمات بالقرب من مراكز الشرطة خوفا من دخول الاحياء السكنية ، ولم يقدم اليهم أسيا دهم في المناطق البيضاء حتى موللا بأولهم . والنتيجة هي الانهيار التام للشرطة للبنية الاساسية لجمع المعلومات لهذا النظام العنصرى . وهذا يفسر لماذا لم يكن لاعتقال الرعاء والمناضلين العلنيين هذه المرة أى أثر على مدى اتساع نطاق المقاومة المناهضة للنظام وشدتها .

لقد أطن النظام حالة الطوارئ في زهاء ٣٦ منطقة . وزعم في الاسبوع الماضي انه رفع الطوارئ في نحو ٦ مناطق ، ليعود فيعلن بعد ذلك بقليل فرض حالة الطوارئ في عدة مناطق أخرى . ولا يمارس النظام أية سيطرة ادارية او عسكرية على هذه المناطق . ولا تستطيع قوات جيش النظام وشرطته شبه العسكرية دخول هذه المناطق الا بأعداد كبيرة وأثناء النهار وتستخدم حتما بالسكان . وتضطربعد ذلك الى الانسحاب الى مناطق أكثر أمنا .

ويجرى النضال على عدة جبهات في وقت واحد . فالطلاب مضربون احتجاجا على نظام تعليم بانغو المنحط منذ ١١ حزيران /يونيه ١٩٧٦ . ويضل في الوقت الراهن عدد الطلاب المضربين من المرحلة الابتدائية حتى الجامعية الى ٢٥٠ . . . طالب . ومن الجدير بالذكر ان الطلاب لا يسعون الى اصلاح النظام التعليمي بل الى القضاء التام على الفصل العنصرى .

ومنذ بداية هذا العقد ، أخذ العمال داخل جنوب افريقيا العنصرية ينضمون الى النقابات بأعداد كبيرة . وتناضل نقابات العمال بدورها من أجل الاعتراف بها وبحقها في المساومة الجماعية . وتقاسم بشكل صائب محاولات الرقابة والسيطرة . ويزداد كل عام عدد الاضرابات والتوقف عن العمل . وظهرت نقابة عمال المناجم مؤخرا كقوة عظيمة بين صفوف العمال . فقد كان أصحاب المناجم في جنوب افريقيا العنصرية ، مثل شركستي " أنكلو أميركان " و " دي بيرز " ، من أشجع من استغل قوة العمل السوداء . فهم لم يستغلوها استفلا فاضحا فحسب بل نفذوا أيضا ضدها ممارسات تمييزية صارخة .

فعلى سبيل المثال ، يصل الاجر الذي يحصل عليه عامل المناجم الاسود الذي ١٢٥ دولارا امريكا شهريا ، بينما يحصل عامل المناجم الابيض على ٦٦٠ دولارا امريكا . وحق لعامل المناجم الابيض ، الى جانب المستحقات والمزايا الاخرى ، أن يحصل على تعويض يبلغ ٧٧٠٠ دولار امريكي لو أصيب بمرض مرتبط بالعمل وعلى مبلغ اضافي قدره ٣٨٠٠ دولار امريكي لو كان العرض خطيرا . بينما لا يحق لعامل المناجم الافريقي أن يحصل الا على ٦٤٠ دولارا امريكا . ومن المؤكد ان نضال العمال سيتطور على نطاق أوسع في الاشهر المقبلة ، ويدرك معظم العمال ان خلاصهم النهائي يكمن في التحرر الوطني .

وفضلا عن ذلك اضطر النظام ان يوقف مؤقتا الترحيل القسري للأفارقة من أراضي أجدادهم أو الأراضي التي أعلن النظام انها مناطق " بيضاء " . فقد أجبرت المقاومة الحازمة للمتضررين النظام العنصري على وقف هذا الاجراء . غير أن النظام بعد أن فشل في نقل السكان من تلك المناطق بالبلد وزورات ، يحاول الآن اجبارهم على الرحيل عنها باشمال النار عمدا .

لقد فشلت سياسة البانتوستانات التي ينتهجها النظام . فقد كان النظام يأمل أن يجرد السكان الافارقة من هويتهم الوطنية وأن يلحقهم بهذه البانتوستان أو ذاك .

وقد اضطلمت الامم المتحدة بدورهم في ضمان عدم حصول هذه الكيانات العميلة على الاعتراف الدولي . ورغم انه لا يوجد اى عضو في الامم المتحدة قد اعترف بها رسميا ، فان البعض - وخاصة اسرائيل - قد أقام صلات سياسية واقتصادية سرية مع هذه البانتويستانات العميلة .

اننا نهيب بالمجتمع الدولي ان يستقصى هذه المسألة ، لأن أى اتصال بتلك البانتوستانات أو دعم لها أو استثمار فيها يكون انتهاكا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وقرارات مجلس الامن ذات الصلة .

ان السؤال الأول الذى يتعين على أى حركة تحرير جادة وأصيلة ان تجيب عليه بصدق هو ، ما أداة التغيير الحقيقي في جنوب افريقيا الفصل العنصرى ، النظام القائم على القمع أم الاظبية المضطهدة المحرومة ؟ لقد أجاب مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا في مؤتمره التأسيسي ، على هذا السؤال الحيوى : لا يمكن ان تكون اداة التغيير الا الشعب المقهور المحروم في آزانيا . وهذه هي الحقيقة الموضوعية . فضلا عن ذلك ، ينبغي أن ينبثق عن هذا القرار السياسي اسلوب الكفاح والاستراتيجية التي تتبع . ومن ثم ، ينبغي أن تؤدى تلك الاستراتيجية الى تطوير القدرة النضالية للشعب وتكثيفها . وسوف يلاحظ المراقب الموضوعي لكفاحنا أن الحطة التي شنها مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا تربي ، اساسا وعن وعي ، الى زيادة القدرة النضالية لشعبنا ، من الناحية الايدولوجية والمادية على حد سواء .

لقد خلصنا ، نحن اعضاء مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا ، من خلال تجاربنا المريرة ، من وقت طويل الى نتيجة مؤداها أن كفاحنا ينبغي أن يركز على الداخل لكي نحرر انفسنا بايدينا في نهاية المطاف . ان يمكن للمجتمع الدولي ان يدين الفصل العنصرى ما شاءت له الادانة لكننا سنظل الجبهة الوحيدة التي ستبقى في النهاية ذلك النظام اللانسانى . هذه هي مسؤوليتنا المقدسة التي لا يجب ان نتهرب منها .

لقد ظل نظام جنوب افريقيا العنصرى يشن حربا عدوانية على دول خط المواجهة والدول المجاورة ويعمل على زعزعة استقرارها . فقد قام جيش النظام العنصرى مقلداً فسي ذلك نظيره الصهيونى في الشرق الاوسط بشن هجمات متكررة على ليسوتو وموزامبيق بوتسوانا وزيمبابوى تحت ذريعتة المأثورة وهي انه يشن تلك الهجمات على قواعد حركات التحرر الوطنى . الا ان ضحايا كل تلك الهجمات كانوا من اللاجئين الابرياء أو ممن

رعايا تلك البلدان . ولم توقف الهجمات بحال مد المقاومة داخل جنوب افريقيا الفصل
العنصرى . بل على العكس من ذلك ، اشتدت المقاومة يوما بعد يوم . فليست المشكلة
في الجنوب الافريقي الموقف السياسي الذى تتخذه دول خط المواجهة والدول المجاورة
فموقفها يتماشى مع الادانة العالمية لهذا النظام الشرير التي تردت مرارا في هذه
القاعة ذاتها . وهي عندما تمنح حق اللجوء لمن يلجأ اليها تفعل ذلك تنفيذاً لالتزاماتها
الدولية . ومن ثم ، يظل السبب الوحيد لجميع المشاكل في الجنوب الافريقي سياسات
وممارسات نظام الفصل العنصرى التي ادانها العالم اجمع . ولكي ينتصر السلم ، ينبغي
القضاء على ذلك النظام قضااً مبرماً .

اننا نناشد المجتمع الدولى ان يقدم أقصى دعمه المالى والمادى الى دول خط
المواجهة والدول المجاورة ليتسنى لها مقاومة العدو وان العسكرى لنظام الفصل العنصرى
في جنوب افريقيا والزعزعة الاقتصادية التي يمارسها .

وفي حين نعترف باننا في نهاية المطاف سوف نحرر انفسنا بانفسنا ، نقدر كل
التقدير تفهم المجتمع الدولى وتأبيده . ان التأييد الذى يقدمه المجتمع الدولى يكمل
كما هنا الداخلى . ومع ذلك ، يود شعبنا ان يرى المجتمع الدولى يتقدم ليسير قدما من
الادانة الى الاجراءات الفعالة .

لقد وضع الاباء المؤسسون لهذه المنظمة في ميثاقها حكما يوضح كيفية التعامل
مع نظام تتناقض سياساته مع المبادئ المكرسة في الاعلان العالى لحقوق الانسان . فنظام
الفصل العنصرى هو النظام الوحيد على هذا الكوكب الذى ينفرد بانتهاكاته ذات الطابع
المؤسسى لكل احكام الاعلان العالى لحقوق الانسان . فضلا عن ذلك اثر ذلك النظام
عن عمد ان يتحدى نداءات المجتمع الدولى المتكررة بالتخلى عن سياسة الفصل العنصرى
الشريرة . فبدلا من ان يتخلى عنها كثف اعمال القمع على الصعيد الداخلى . وان كان
هناك نظام استحق ان تطبق عليه احكام الفصل السابع من الميثاق منذ وقت طويل ، فهو
نظام الفصل العنصرى اللامشروع الذى تقيمه الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا .

والواقع أن هذا يدين تلك البلدان الاعضاء في الامم المتحدة التي نجحت في منع توقيع الجزاءات الالزامية الشاملة على نظام الفصل العنصرى إعمالا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية هي التي تسأل اساسا عن هذه العرقلة وقد زعم بعضها انه يعارض فرض الجزاءات لانها ستضرب بالمضطهدين أكثر مما تضرب من يضطهدهم . وان كان شعبنا الاعزل مستعدا لمواجهة بنادق العدو ودفن الابطال يوميا ، فلم لا يكون على استعداد لتحمل المزيد من الحرمان الاقتصادى وهو الذى يتحمل أى شيء آخر ؟

ان شعبنا يرى في رفض تلك البلدان فرض الجزاءات الاقتصادية الالزامية الشاملة ، تواطؤا فعليا على ادامة الفصل العنصرى واطالة عذابه . ونحن ندين بشدة الموقف الذى تتخذه تلك البلدان ونطالب شعوبها باستخدام كل الوسائل المتاحة لها لاجبار حكوماتها على الكف فورا عن تواطؤها مع الفصل العنصرى ، والانضمام الى المجتمع الدولى للتعجيل بالقضاء قضا تاما على الفصل العنصرى ، ونحث تلك الشعوب على أن تعمل ، وتعمل الآن .

يدور الحديث في بعض الدوائر عن تشجيع الحوار مع النظام العنصرى . ولو كان هذا نراها يمكن تسويته من خلال الحوار ، لاختار شعبنا ذلك المسار من أمد بعيد . الا أن التجربة علمت غير ذلك ، ولم يتخل أى مضطهد عن موقعه من خلال الاقناع المعنوى . ولن يتخلى أى مضطهد الا عندما يتعذر عليه الدفاع عن موقعه . ومن ثم ، ينبغي أن تكون مهمتنا العاجلة ان نضعه في ذلك الموقف الذى يتعذر عليه فيه الدفاع عن موقعه ، ومن ثم نتفاوض من موقع التكافؤ أو من موقع القوة .

لقد كشف نظام جنوب افريقيا مرارا وتكرارا عن حقيقته كنظام عدوانى متعنت . وهو أيضا نظام كذب ، لم يف أو يحترم حتى تلك الاتفاقات التي أجبر بعض البلدان المجاورة له على التوقيع عليها . فضلا عن ذلك ، اذا كان النظام العنصرى يرفض الخروج من اقليم يحتله احتلالا غير مشروع ، واعني به اقليم ناميبيا ، فما التنازلات ذات القيمة التي يمكن لاحد ان يتوقع من هذا النظام ان يقدمها في جنوب افريقيا ؟

لقد تطلع شعبنا الى الامم المتحدة طوال الأعوام الأربعين الماضية من أجل الدعم الدولي . ومن نواح عديدة يمكن القول أن ذلك الدعم قد قدم لنا .
ففي ١٩٦٣ ، حكم على بالسجن ٢٠ عاما قضيتها باكلها في جزيرة روبين . ولقد كان الفضل في الكشف على نطاق دولي عن معنة السجناء السياسيين في جزيرة روبين الشاؤومة راجعا الى مناقشة كهذه جرت في سنة ١٩٦٤ .

وكنت واحدا من أولئك الذين ذكروا تحديدا في تلك المناقشة من دفنوا أحياء في التراب حتى العنق ، وبال عليهم السجناء الصادرين البيض . ونتيجة للكشف عن هذه المعلومات أمام هذا المحفل ، طرأ تحسن طفيف على ظروف السجن . كما ان الدعوة التي اطلق سراح السجناء السياسيين كالرفيقيين زيفانيا موتونغ ونلسون مانديلا وغيرهما ، ساعدت في القاء الضوء على قضيتنا العادلة وتشجيع كل من موتونغ ومانديلا على رفض ما يسي بالعمو أو الافراج الشروط الذي اقترح في مطلع هذا العام .

ومع ذلك ، يتعين أن أبلغ هذه الجمعية العامة أن هناك سجينين سياسيين آخرين يقضيان اطول مدة في السجن المؤبد بجزيرة روبين ، هما الرفيقيان جيف ماسيمولا وجون نكوسي ، عضوا مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا . وقد اقترح عليهم ما يسي بالعمو ، لكنهما رفضاه بالازدراء الذي يستحقه .

وختاما ، اغتنم هذه الفرصة لكي أشكر بكل صدق كل من ايدنا من البلدان والمنظمات والافراد ، كما نود أن نشكر بكل صدق أمين عام الامم المتحدة على اهتمامه بقضية الفصل العنصرى والتزامه بتسويتها ونقدم شكرنا الخالص أيضا الى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ورؤسها النشط الطتزم السيد جوزيف غاربا . ونشكر أيضا مركز مناهضة الفصل العنصرى ومديره السيد اقبال اخوند وكل العاطلين معه .

لقد اعلنا نحن اعضاء مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا عقد الثمانينات عقدا للثورة الآزانية وهذا موعد هام مع التاريخ سوف نحتره بكل دقة .

السيد فرالسين (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ اجتمعت

الجمعية العامة لمناقشة الفصل العنصرى ، منذ سنة خلت ، تحول الوضع في جنوب افريقيا من وضع متوتر الى وضع متفجر . ففي يوم ترد الانباء الجديدة عن المزيد من العنف والمزيد من الاعتقالات وأعمال الشغب في ظل حالة من المجاهبة المتصاعدة ، ومن المعروف أن اكثر من ٧٧٠ شخصا قد لقوا مصارعهم حتى الآن منذ اندلاع الاضطرابات في شهر أيلول / سبتمبر الماضي . وبينما تدور هذه المناقشة ، يحتجز المئات من المعارضين السياسيين لحكومة

جنوب افريقيا . ولست في حاجة لأن أورد سردا مفصلا للتطورات المساوية التي حشرت في جنوب افريقيا منذ السنة الماضية . فالحقائق معروفة ، ويكفي أن أشير الى البيان الشامل والهام الذي أدلى به في بداية مناقشتنا اليوم صديقي وزميلي رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى السيد جوزف غاربا . ومع ذلك ، هناك نقطة أود اثارتها وهي أنه لا يجب أن يكون هناك أدنى شك في أن مسؤولية التطورات المساوية في جنوب افريقيا تقع على عاتق الحكام البيض لذلك البلد لا على أى طرف آخر .

ان جنوب افريقيا هي البلد الوحيد في العالم الذى جعل من العرق حجر الزاوية في استحقاق الحقوق السياسية . وبذا فان هذا النظام ينتهك أهم مبادئ حرية الانسان والمساواة بين البشر . فالفصل العنصرى لا يمكن اصلاحه بل يجب الغاؤه .

كما أن سياسة الفصل العنصرى ظلت باستمرار مصدرا للتوتر في منطقة الجنوب الافريقي ، وذلك سبب آخر يجعل الحاجة ماسة الى ان نعمل شيئا يؤدي الى تفكيك أوصال ذلك النظام اللانسانى .

بالرغم من الادانة العالمية ، ما زالت حكومة جنوب افريقيا ترفض اتخاذ اجراءات محددة ذات مغزى من أجل وضع حد لسياستها العنصرية . فالاصلاحات الدستورية والقانونية التي ادخلتها حكومة جنوب افريقيا مؤخرا اجراءات سطحية ترمي الى اعادة تشكيل نظام الفصل العنصرى ، مع الابقاء على السيطرة السياسية للبيض . وحتى الان لا يوجد ، واكرر لا يوجد ، أى مؤشر من جانب حكومة جنوب افريقيا يدل على استعدادها لأن تعيد الى الأظبية السوداء حقوقها السياسية المشروعة .

ان عدم ادخال اصلاحات حقيقية سوف يؤدي الى المزيد من اراقة الدماء فسي جنوب افريقيا . فالسكان السود في جنوب افريقيا يهبون اليوم معارضين نظام الفصل العنصرى وقد شملت حالة الطوارئ مؤخرا مدينة كيب تاون ، وبدأ العنف يتهدد المناطق البيضاء في ذلك البلد ، ان موجة من المقاومة لا مثيل لها تحتاج الآن ذلك البلد المضطرب . فحركات التحرر ، والجبهة الديمقراطية الموحدة ، وكنائس السود ، والحركة النقابية المستقلة للسود ، تلعب جميعها دورا هاما في تصعيد ذلك الكفاح ضد الفصل العنصرى

ولسن تنجح الاعتقالات والاحتجازات واسعة النطاق فسي وقف هذه القلاقل .

ويتعين على حكومة جنوب افريقيا أن تعترف بأن حالة النزاع الأخير التي ترمبها جنوب افريقيا حاليا مؤشر على قرب نهاية الفصل العنصرى وزواله الى الأبد . فحكومة جنوب افريقيا تواجه الان ضرورة الأخذ بخيار من خيارين : اما أن تترك الوضع يتدهور ويتطور الى حرب عرقية مأساوية ، واما أن تعالج المشاكل الأساسية لهذه الأمة الممزقة . لقد آن الاوان للالتزام الواضح بمشاركة السود الحقيقية في السلطة ، وابداء الاستعداد لاطلاق سراح جميع السجناء السياسيين ، وبدء اجراء المحادثات مع الممثلين الحقيقيين للأظبية السود . ويمكن للاجراءات من هذا القبيل أن تفي لشواغل المجتمع الدولي . ان سلطات جنوب افريقيا ذاتها وصفت جنوب افريقيا بأنها صورة مصغرة للعالم . وفي عالمنا ، لا تعتبر ممارسة دعاوى التفوق العرقي خطأ اخلاقيا فحسب ، بل وتنطوى أيضا على تهديد للسلام والأمن الدوليين . وخلال الدورة الاحتفالية هذه ، لمسنا شعور الدول الأعضاء بالقلق ازا مسألة الفصل العنصرى ، واستعداد الحكومات لاتخاذ اجراءات من طرف واحد للضغط على جنوب افريقيا . وتقع علينا جميعا مسؤولية تتحمل فسي محاولة مساعدة جنوب افريقيا على تجنب المزيد من تصاعد النزاع * .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ماكيجا (ليسوتو) .

ان مجلس الامم التابع للامم المتحدة فشل حتى الان في الموافقة على توقيع جزاءات الزامية على جنوب افريقيا إعمالا للفصل السابع من الميثاق ، باستثناء الحظر على الأسلحة الذي فرض في عام ١٩٧٧ . وقد طالبت النرويج مرارا وتكرارا بفرض الجزاءات الالزامية الشاملة وهي على استعداد لتنفيذ مثل هذه التدابير . ولا ينبغي أن يستخدم عدم فرض الجزاءات الشاملة كذريعة لعدم التصرف من جانب واحد أو بالاشتراك مع دول أخرى .

وقد اعتمدت النرويج وغيرها من بلدان الشمال عددا من التدابير الانفرادية عملا على تشديد الضغط على جنوب افريقيا لا جبارها على الغاء الفصل العنصرى . ففي عام ١٩٧٨ ، اعتمدت بلدان الشمال برنامج عمل مشترك . ومنذ حوالي عشرة أيام ، اجتمع وزراء خارجية ايسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وهلمدي ، في أوسلو ، واتفقوا على برنامج عمل منقح وموسع لبلدان الشمال ضد جنوب افريقيا ، تضمن العناصر التالية : التوصية لىدى الشركات العاملة في بلدان الشمال والتي لها أنشطة تصدير أو استيراد مع جنوب افريقيا بالبحث عن أسواق ومورد بين اخرين بغية خفض حجم التجارة بين بلدان الشمال وجنوب افريقيا ؛ حظر أو عدم تشجيع أى استثمارات جديدة لبلدان الشمال في جنوب افريقيا ، او منحها قروضا بما في ذلك القروض الدولية ، أو ابرام عقود تأجير مع شركات تعمل في جنوب افريقيا أو نقل برامات الاختراع وتراخيص التصنيع الى جنوب افريقيا ؛ اتخاذ تدابير لوقف أية مشتريات حكومية من جنوب افريقيا ؛ زيادة ما تقدمه بلدان الشمال من مساعدات انسانية الى اللاجئين وحركات التحرير وكذلك الى ضحايا ومعارض الفصل العنصرى ، وزيادة المساعدات التي تقدم الى دول خط المواجهة وغيرها من بلدان مؤتمر تنسيق التنمية فسي الجنوب الافريقي وكذلك المساعدات التي تقدم لاغراض التعاون فيما بين تلك البلدان ، وذلك للاقلال من تبعية تلك البلدان لجنوب افريقيا ، وبالتالي تعزيز قدرتها على الصمود فسي وجه سياسة زعزعة الاستقرار التي تمارسها جنوب افريقيا .

وقد عم برنامج عمل بلدان الشمال الجديد والموسع ضد جنوب افريقيا ، المعتمد في أوسلو في ١٨ تشرين الأول / اكتوبر ، كوثيقة من وثائق الامم المتحدة تحت هذا البند من جدول الأعمال (A/40/754) .

والإضافة الى برنامج أوصلو بشأن تدابير بلدان الشمال ضد جنوب افريقيا ، قامت حكومة النرويج ، في شهر آذار/مارس من هذا العام ، بوضع خطة عمل وطنية بغية تحقيق المزيد من خفض حجم تجارة النرويج وعلاقتها الاقتصادية الاخرى مع جنوب افريقيا ويسرني أن احيطكم علما بأن الخطة قد اسفرت بالفعل عن تحقيق خفض كبير في الصادرات من جنوب افريقيا .

خلال الشهر الأخير ، اتخذت بلدان كثيرة تدابير شتى ضد جنوب افريقيا . وترحب النرويج بهذه الاجراءات ، وتحت البلدان الاخرى على اتخاذ تدابير مماثلة . ومع ذلك ، سنواصل الدعوة لان يصدر مجلس الامن قرارا بفرض جزاءات شاملة والزامية على جنوب افريقيا . فبالرغم من أن الجزاءات الاقتصادية قد لا تقضي على الفصل العنصرى الا انها يمكن أن تسهم في ذلك في رأينا ، فهي تدل على التصميم وعلى الازدراء المعنوى ، ومن شأن ذلك أن تكون له دون شك آثار نفسية وسياسية على جنوب افريقيا .

ان رياح التغيير تجتاح جنوب افريقيا . ونحن نقرب الان من نهاية عصر التفوق العنصرى وحكم الأقلية . ولا مفر من التغيير . ونظرا لان الوقت يضي بسرعة ، فاننا نناشد حكومة جنوب افريقيا بالحاح أن تعلن جدولا زمنيا لتغييرات سياسية جوهرية من أجل إلغاء الفصل العنصرى دون اراقة المزيد من الدماء .

السيد ابراهيم (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فسي

الوقت الذى يتركز فيه انتباه العالم على الدورة التاريخية للجمعية العامة في هذا العام ، يعتبر الصراع في جنوب افريقيا من أهم شاكل الامم المتحدة . ففي هذا العام وحده اجتمع مجلس الامن سبع مرات لبحث اولاً ، الطغيان العنصرى لجنوب افريقيا ، ثم سيطرتهم الاستعمارية المستمرة على ناميبيا ، ثم اعتداءاتها العسكرية على انغولا هوتسوانا ، وأخيراً لمواجهة الصراع الدائر في جنوب افريقيا واعمال العدوان المتجددة على انغولا . والقرارات الثمانية التى اصدرها مجلس الامن هذا العام نتيجة لتلك الاجتماعات ، وهي القرارات ٥٦٠ (١٩٨٥) في آذار/مارس و ٥٦٦ (١٩٨٥) و ٥٦٧ (١٩٨٥) في حزيران/يونيه

و ٥٦٩ (١٩٨٥) في آب/اغسطس و ٥٧١ (١٩٨٥) و ٥٧٢ (١٩٨٥) في أيلول/سبتمبر و ٥٧٤ (١٩٨٥) في تشرين الأول/اكتوبر - هذه القرارات تبرز الحقيقة التي تتمثل في أن نظام الفصل العنصرى وحده هو السبب الجذرى للتردى الخطر للحالة في جنوب افريقيا وما تنطوى عليه تلك الحالة من تهديد خطير طال أمده .

وعلاوة على ذلك ، وفي اطار الاحتفال الرسمي بالذكرى الاربعين لانشاء الأمم المتحدة الذى جرى في الاسبوع الماضى ، يشكل رفض جنوب افريقيا المتعنت الامتثال لتلك القرارات وغيرها من المقررات ذات الصلة الصادرة عن المنظمة تحديا لا مثيل له لا لصداقية الامم المتحدة فحسب ، بل ولقدسية الميثاق ذاته . والواقع ان الامم المتحدة اخذت على عاتقها لأول مرة بحث مسألة التمييز العنصرى في جنوب افريقيا في دورتها الأولى في عام ١٩٤٥ . ومنذ ذلك الحين ، اعلن ان الفصل العنصرى جريمة ضد الانسانية وتهديد يهدد للسلم والأمن الدوليين . وعكفت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى على تعبئة المجتمع الدولى طوال مدى ما يزيد على عقدين من أجل القضاء على الفصل العنصرى بكل اشكاله ومظاهره . والحقيقة ، ان واجب منظماتنا وواجب كل منا ، بحكم التزامنا الرسمى تجاه شعب جنوب افريقيا المقهور ، ان تستأصل فورا والى الأبد شأفة تلك الوصمة من ضمير الانسانية .

ان الابعاد التي لا مثيل لها للصراع في جنوب افريقيا والمنطقة ككل لا يمكن فصلها عن تلك السلسلة اللامتناهية من الفظائع التي ترتكبها جنوب افريقيا العنصرية . والحقيقة انه عندما فرضت حالة الطوارئ في شهر تموز/يوليه ، لم تكن تلك المرة الأولى التي يذهب فيها النظام العنصرى الى هذا المدى عملا على ادامة نظام الفصل العنصرى . فمنذ خمسة وعشرين عاما ، منحت بريتوريا لنفس السلطات التعسفية في اعقاب المذابح التي ارتكبتها في شاريفيل ضد المواطنين السود الابرياء الذين كانوا يحتجون على ممارساتها وقد حان الوقت لكي نعلن صراحة ان ما فرضه جنوب افريقيا مؤخرا لم يكن في الحقيقة مجرد حالة طوارئ ، بل كان في واقع الأمر حالة حصار لم نشهد مثيلا لها في التاريخ الوحشى الطويل لأعمال القمع والعنف التي يمارسها هذا النظام .

والواقع انه لم يكذ يخزي يوم واحد طوال العام الماضي دون ورود المزيد من
الأنباء عن اعمال القمع والقتل التي تمارس ضد المعارضين العزل للفصل العنصرى ، الذين
وصل عددهم الآن الى ما يقرب من ألف شخص ، فضلا عن اعتقال العشرات من قادة الحركات
السياسية للسود وكبار رجال الكنيسة وزعماء المجتمعات المحلية واتهام بعضهم بالخيانة
العظمى ، بالاضافة الى الاحتجاز غير المحدد المدّة لآلاف من الأبرياء رجالا ونساء
وأطفالا ، وبعضهم قد اختفى تماما ولن نعد نسمع عنه شيئا بعد اليوم .

ان محتهم تشير قلقنا العميق ، وكذلك استمرار سجن نلسون مانديلا وغيره من المسجونين السياسيين الذين يجسدون النضال الباسل لجنوب افريقيا السوداء تحسنت قيادة حركات تحررها الوطني . وشاعر الحزن والسخط طم وفدى باعدام مالمسيلا بنيامين مولواسي الوطني الباسل من جنوب افريقيا رغم النداءات الدولية بعدم اعدامه . وأود ان اهرب عن عزائنا لأسرة الفقيد وكذلك لجميع أسر من قدموا اسى التضحيات سواء على المشانق أو وراء قضبان السجون أو في الشوارع أو في ريف أرضهم الحبيبة . ويشهد انكار الذات والاستشهاد بصورة يومية وأعمال البطولة للعديد من أبناء وبنات جنوب افريقيا على حقيقة أن غضب الشعب لم يعد من الممكن احتوائه بعد ، وأن الحالة يمكن وصفها بحق بأنها باتت على حافة حرب أهلية شاملة .

ويمكن أن أوصل ذلك العرض البشع للسياسة الوحشية التي يمارسها النظام ضد الغالبية السوداء ، كإقامة البنتوستانات والتشريد الاحبارى للسكان وتدابير مراقبة دخول السكان السود وغير ذلك . بيد أنه نظرا للطابع الطح للحالة الحرجة ، ينبغي أن يركز اهتمامنا المباشر على الاجراءات التي اتخذها النظام العنصرى وأدت الى تلك الازمة العنصرية ، والأهم من ذلك أن نركز على الخطوات التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذها فورا من أجل وضع نهاية للمجزرة التي لا يمكن قبولها .

وفي حين أن الحالة المتأزمة يمكن ارجاعها مباشرة الى ممارسة الفصل العنصرى باعتباره قانونا منذ ٣٧ عاما ، يجب أن نذكر بأن الظروف العنصرية التي تجتاح جنوب افريقيا اليوم نجمت عن تنفيذ نظام بريتوريا للخدعة الدستورية في العام الماضي . ورغم قرار مجلس الأمن ٥٥٤ (١٩٨٤) الذى حذر من أن ذلك المشروع الشائن سيؤدى الى مزيد من الاضطرابات واحتدام النضال شعير النظام مع ذلك ، باعتداده التقليدى على الارهاب والتهديد اللذين تساندهما قوة عسكرية ضخمة ، بأنه في مأمن ، متوهما أنه قد أصبح قادرا على احبار الاغلبية المقهورة على التسليم بالأمر الواقع . لكن التفجر التلقائي والمطرد للاحتجاجات كذب ثقة بريتوريا بنفسها . فقد تصدى الملايين من الطلبة والعمال لقوات

نظام جنوب افريقيا العسكرية وقوات الشرطة التابعة له في آن معا . ونظرا لأن النظام العنصرى أثبت أنه لا يمكنه اتباع أى سياسة تؤدي الى التغيير تدريجيا ، أو أنه قادر على اجراء ذلك التغيير ، وأنه بغير القوة الفاشية سيكون مصيره الافلاس السياسى ، امتدت الثورة الى جميع أنحاء البلاد لتشمل شاريفيل وتيمبا وسبيوكنج وسويتو وغيرها . ولم تفلح تلك المقاومة الموحدة الشاطة التي استمرت في عام ١٩٨٥ ولا ندوات مجلس الأمن الواردة في القرار ٥٦٠ (١٩٨٥) في تحريك النظام العنصرى الى اتخاذ موقف أقل تشددا . فبدلا من الاستجابة بصورة ايجابية للرغبة الساحقة التي أبدتها المجتمع الدولي فرض النظام حالة الطوارئ في ٣٦ مقاطعة ، واعتدت الان الى ثمان مقاطعات أخرى ، بما فيها كيب تاون ، وهو ما يعتبر تأكيدا واضحا على تزايد الشلل الذى أصاب النظام .

وإزاء تلك الهجمة الشرسة لجهاز الدولة الارهابى في بريتوريا ، رحبت الدول الاعضاء بقرار مجلس الأمن الذى يحث لأول مرة على فرض عقوبات اقتصادية محددة ضد النظام العنصرى ، طبقا لما ورد في قراره ٥٦٩ (١٩٨٥) . وفي حين أبدينا اغتباطنا بالخطوات التي اتخذتها بعض البلدان الغربية في هذا الصدد ، شعرنا بالأسف نسي الوقت نفسه لأن الدول الرئيسية المتاجرة مع جنوب افريقيا قد اقتصرت مظهرها على مبادرات رمزية ، تقل كثيرا حتى عن الطبيعة المحدودة للقرار ٥٦٩ (١٩٨٥) . بيد أن محسرد تطبيق تلك الجزاءات المحدودة برهن على أنه بالامكان حمل جنوب افريقيا على دفع ثمن اقتصادى نتيجة لما تبديه من تحد . ورغمنا عن ذلك ، نعتقد أن الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها نظام بريتوريا نتيجة التفهم من قبل الدوائر المالية الغربية انما ترجع الى انتشار عدم الاستقرار في البلاد بنفس القدر الذى تسببه تلك الأعمال المحدودة والطوعية . وفي هذا السياق ، أود أن أشير الى بيان وزير خارجية بلادى أثناء المناقشة العامة :

" ان تعنت جنوب افريقيا المستهزئ بجميع المعايير المقبولة للقانون الدولي والسلوك المتحضر ، والفشل الذريع لسياسة ما يسمى : " بالمشاركة

البناءة " قد أقتع حكومة بلادى منذ زمن طويل بأن ما من شيء يمكن أن يعيد جنوب افريقيا الى رشدها ، سوى فرض جزاءات الزامية شاملة عليها " (A/40/PV.11 ، ص (٦١) لقد انقضى زمن التدابير الجزئية أو الوقتية . ان النداءات والمناشدات التي لا تحصى والتحذيرات والادانات العديدة والجهود المختلفة التي بذلت من أجل الحوار البناء باءت كلها بالفشل . وما نحتاجه الآن بصورة طحة اغتنام الفرصة والمضي قدما فسي تصميمنا من أجل وضع الثقل الكامل للأمم المتحدة وسلطتها وراء النضال الذي يخوضه الشعب المقهور في جنوب أفريقيا ، وأن نقيم الشعور بالحاجة الى تطبيق جزاءات اقتصادية لها مدلولها على أساس تسليم الرأي العام العالمي بها وخاصة في بعض البلدان الغربية . ومن ثم يتعين انتهاج استراتيجية متضافرة وشاملة من خلال الاستناد بعزم على احكام الفصل السابع من الميثاق . وفي الوقت نفسه ، ينبغي أن نكثف الحطة الدولية ، كما تقوم كل الدول بقطع كل علاقاتها مع النظام العنصرى . ويجب أن نعزز الحظر المفروض على الأسلحة طبقا لتقرير لجنة مجلس الأمن التي شكلت بموجب القرار ٤٢١ (١٩٧٧) ، وكذلك الحظر النفطي ، بما في ذلك الحظر على جميع الامدادات الاستراتيجية والمعدات ذات الاستعمال المزدوج . ويجب أن نسعى معا بشكل نشط لتطبيق المزيد من التدابير الطوعية للمقاطعة أو الحظر ضد جنوب افريقيا مع ضمان الالتزام الدقيق بالتدابير القائمة . ويجب تعبئة الجهود من أجل زيادة الدعم الفعلي لنضال الشعب المقهور في جنوب افريقيا تحت قيادة حركات تحرره الوطني . وفي هذا الخصوص أيضا ، يجب تقديم مزيد من المساعدة الى دول خط المواجهة التي تقوم بدور لا فنى عنه في النضال .

لقد ناضلت افريقيا دون هوادة لأكثر من قرن من أجل تحرير نفسها من السيطرة الاستعمارية والعنصرية . لقد كان الكفاح كفاها طويلا ومريرا في أغلب الأحيان ، ولكن اليوم حرر نحو ٥٠٠ مليون من سكان القارة أنفسهم من الحكم الأجنبي . بيد أن كفاح افريقيا لن يتوقف ما دام شعبا ناميبيا وجنوب افريقيا ما زالا خاضعين لحكم الاقليمية الاستعمارية والعنصرية . ولن تشعر أمة دولة افريقية بأنها آمنة على استقلالها طالما ظلت

تلك الآفة باقية . ومن ثم ، يعتبر النضال من أجل استقلال ناميبيا واقامة مجتمع ديمقراطي
غير عنصري في جنوب افريقيا جزءا من النضال الأوسع لتحرير قارة افريقيا بأكملها ونيل
الحرية الافريقية كاملة .

والواقع أن هذا كفاح تخوضه البشرية بأكملها للقضاء على الاستعمار والفصل
العنصري ، وهما أشنع اشكال الاستغلال والاذلال للانسان .

ونحن على اقتناع راسخ بأن شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا سيستعيدان عما قرب
حقهما المشروع في الحرية والعدل ، والسؤال هو ما اذا كان ذلك سيتحقق عن طريق
عمل ينهني على حكمة جماعية وصيرة صائبة واحساس بالعدالة ، أو في اعقاب المزيد من
الاضطرابات واراقة الدماء والمواجهة بصورة أشد حدة . ما من شك أن فرصة الخيار
الرشيد بين هذين البديلين آخذة في التسرب من ايدينا بصورة سريعة .

السيد فيليب (لكسبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان الدول العشر الاعضاء في الاتحاد الاوربي واسبانيا والبرتغال التي يشرفني ان اتكلم اليوم بالنيابة عنها ، قد ادانت بشكل مستمر ، ودون لبس ، ومن غير تحفظ ، نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . فالفصل العنصرى يحرم غالبية الشعب في جنوب افريقيا من حرية التعبير ويمنعها من المشاركة في الحياة السياسية وفي حكومة بلدها .

والفصل العنصرى ، كنظام مؤسسى لدولة عنصرية ، يعتبر اهانة لكرامة الذين يعانون منه وانتهاكا صارخا لحقوق الانسان وحرياته الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالى لحقوق الانسان لصالح الجميع دون استثناء . وتقابل جهود السكان غير البيض لوضع حد لهذه الممارسات غير المقبولة والغاء النظام الحالى ، بالمقاومة من جانب السلطات في جنوب افريقيا ، مما أدى الى تعاقد اعمال العنف والقمع التي وصلت في الشهور الأخيرة الى ذرى جديدة .

وفي هذا الصدد ، من المؤسف بصورة خاصة ان بريتوريا رفضت الاستماع الى النداءات التي وجهت اليها من جميع انحاء العالم بما في ذلك الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوربي واسبانيا والبرتغال لا ستعمال الرأفة مع بنجامين مولداى . وأعمال العنف التي حدثت بعد ذلك في جوهانسبرغ في جو من المظاهرات وأعمال الشغب تؤكد ذلك ، مع الأسف .

ان الدول العشر واسبانيا والبرتغال تود ان تذكر بان هدفها ، ببساطة تامة القضاء على الفصل العنصرى . هذا النظام يجب القضاء عليه . لقد طالبنا منذ سنوات بصورة جماعية ، وفرديا ، باجراء تغييرات دستورية حتى لا يصبح العنف جزءا من الحياة اليومية في جنوب افريقيا . وقد أكدت الاحداث الخطيرة التي جرت في الشهور الماضية ان قلقنا كان له ما يبرره . واذما ارادت سلطات بريتوريا تجنب وقوع اشتعال عام للحالة وجب عليها أن تجرى باسرع ما يمكن اصلاحات دستورية تؤدي الى الالغاء الحقيقى للفصل العنصرى ، ومنح الحقوق السياسية والمدنية لجميع السكان .

وفي هذا السياق ، تطالب الدول العشر واسبانيا والبرتغال حكومة جنوب افريقيا ان تترجم اعلانات النوايا التي اصدرتها مؤخرا الى تدابير ملموسة فهناك الآن اعداد متزايدة من الاصوات داخل مجتمع البيض ترتفع مطالبة بتفكيك نظام التمييز العنصرى . وترى الدول العشر واسبانيا والبرتغال ان الطلب الاساسى هو البدء في حوار بين حكومة جنوب افريقيا الحالية والممثلين الحقيقيين لمجتمع غير البيض .

ومن المؤسف ان حكومة جنوب افريقيا ظلت ترفض هذه المطالب المشروعة ، وقد ابدت تعنتها باعلان حالة الطوارئ في مختلف المناطق وشن موجة من القمع راح ضحيتها في عام واحد مئات من الأفراد .

ان الدول العشر واسبانيا والبرتغال تدين استخدام العنف مهما كان مصدره وفي جنوب افريقيا يمكن العنف في نظام الفصل العنصرى ويؤثر بصورة خاصة على السكان السود .

ان الدول العشر واسبانيا والبرتغال تؤكد من جديد اقتناعها بأن الحل السياسى السلمى وحده هو الكفيل بخلق مناخ من الاستقرار ، وضمان الرفاهية لجميع سكان ذلك البلد . ويجب ان توجه جهود المجتمع الدولى الى تحقيق هذا الهدف ، ولذا فانه من الضرورى ان تظل قنوات الاتصال مفتوحة مع جنوب افريقيا . وفيما يخص الدول العشر واسبانيا والبرتغال سنواصل ممارسة الضغط على حكومة ذلك البلد لتعزيز عملية التحول السلمى في جنوب افريقيا .

لقد كان اعلان حالة الطوارئ بداية تدهور خطير خطيرة خاصة للحالة فى جنوب افريقيا ، وقد طالبت الدول العشر واسبانيا والبرتغال برفع حالة الطوارئ فوراً ، وعلا مع المشاركة في تحقيق هذا الهدف والقضاء على الفصل العنصرى ، قررت الدول العشر واسبانيا والبرتغال ان ترسل الى جنوب افريقيا وزراء خارجية لكسمبرغ وهولندا وايطاليا وأحد أعضاء المجلس الاوروبى لاهتاف حكومة جنوب افريقيا على نظرتهم السى التطورات الخطيرة التي جرت في ذلك البلد ، وقد أكدت الرسالة التي حطها ذلك الوفد ،

بحزم بالغ ، على ضرورة الاسراع ببدء حوار بين حكومة جنوب افريقيا . والممثلين الحقيقيين
لاغلبية السكان .

ونظرا لأن أي حوار يتطلب قدرا أدنى من الثقة ، طالب ممثلو الاتحاد الأوروبي
جنوب افريقيا بارساء اساس تلك الثقة بالافراج فورا ودون شروط عن السيد نلسون مانديلا
والسجناء السياسيين الآخرين بما في ذلك المحتجزين في ظل حالة الطوارئ ، ووضع حد
لاعمال الاحتجاز دون محاكمة والعدول عن نقل السكان بالقوة والغاء القوانين التمييزية .
ومن الواضح للاتحاد الأوروبي أن الحوار يجب أن يؤدي الى القضاء السريع والكامل على
نظام الفصل العنصرى اللانسانى .

وحتى تعترف جنوب افريقيا بهذه الضرورة يجب على المجتمع الدولي أن يواصل
الضغط على جنوب افريقيا لارغامها على السير في ذلك الطريق . وقد قررت الدول الأعضاء
في الاتحاد الاوروبى واسبانيا والبرتغال ان تستخدم ثقلها الجماعى لتحقيق ذلك الهدف
والتالى اعتمدت في ١٠ ايلول / سبتمبر في لكسمبرغ ، التدابير التالية التي يجرى تنفيذها
الآن : فرض حظر يراقب بدقة على استيراد الأسلحة والمعدات شبه العسكرية من جمهورية
جنوب افريقيا ، ورفض كافة أشكال التعاون في المجال العسكرى مع جنوب افريقيا ، واستدعاء
الطهقين العسكريين من جمهورية جنوب افريقيا ورفض قبول وثائق التفويض الخاصة
بالطهقين العسكريين لحكومة جنوب افريقيا ، وعدم تشجيع الاتفاقات الثقافية والعلمية الا في
الحالات التي تساهم فيها تلك الاتفاقات في القضاء على الفصل العنصرى أو تلك التي
لا تؤدي الى تأييد ذلك النظام ، ووقف الاتصالات الرسمية والاتفاقات الدولية في ميدان
الرياضة وميدان الأمن ، ووقف تصدير البترول الى جمهورية جنوب افريقيا ، والغاء تصدير
المعدات الحساسة اللازمة للجيش والشرطة في جنوب افريقيا ، وفرض حظر على أي تعاون
جديد في الميدان النووى .

ولم يكتف الاتحاد الأوروبي باتخاذ تدابير تقييدية ، بل سيعمل على تكثيف
الصلات مع مجتمع غير البيض في المجالات السياسية والنقابية والثقافية والعلمية والرياضية

وفي مجال الادارة . وفي هذا الصدد اود أن أشير ، مرة أخرى ، الى الاتصالات المختلفة التي أجرتها البعثة الوزارية مع ممثلي مجتمع غير البيض بما في ذلك الشخصيات البارزة في الكنيسة هناك ، أثناء الزيارة الأخيرة لجنوب افريقيا . وبالإضافة الى ذلك ، التقى وزير خارجية لكسمبرغ ، بممثلي المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، من لكسمبرغ .

وقد أتخذ الاتحاد الأوروبي بالإضافة الى ذلك تدابير لتقديم التأييد الفعال للمنظمات المناهضة للفصل العنصرى التي لا تستخدم العنف وسوف تنفذ برامج للمساعدة في ميدان التعليم للسكان غير البيض .

وقد وضع برنامج لمساعدة البلدان الأعضاء في مؤتمر التعاون الانمائي للجنوب الافريقي وبلدان خط المواجهة . ومن الملائم أن نذكر في هذا المقام أن الاتحاد الأوروبي قد خصص على مدى عدة سنوات وحتى الآن مساعدة مالية كبيرة لضحايا الفصل العنصرى ، وبلدان مؤتمر التعاون الانمائي للجنوب الافريقي . وقد تلت الأخيرة ، بين أمور أخرى ، المساعدة الانمائية في اطار اتفاقية لومي الثانية والمساعدة الغذائية . وهكذا حصلت هذه الدول خلال السنوات الأخيرة على ما يقرب من بليون دولار في السنة في ظل التعاون مع الاتحاد الأوروبي والتعاون الثنائي مع دوله الأعضاء . وبالمثل ، سوف تستمر تلك المساعدة المالية بمجرد أن يبدأ سريان اتفاقية لومي الثالثة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان المجموعة الافريقية وبلدان الكاريبي والمحيط الهادئ في بداية السنة المقبلة .

وستواصل الدول العشر ، واسبانيا والبرتغال ، متابعتها عن كثب للتطورات في جنوب افريقيا . ولا تزال مسألة اعتماد تدابير أخرى ، بما فيها الجزاءات ، على جدول أعمالها .

ان التزامنا بتعزيز العدالة والسلام وحماية الانسان في جنوب افريقيا ليس وليد التدهور الأخير في الحالة في ذلك البلد ، كما يتضح من التنفيذ الصارم لقرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) منذ اعتماده . وبالمثل ، اعتمد الاتحاد الأوروبي منذ ١٩٧٧ مدونة سلوك للشركات التي لها فروع أو مكاتب أو ممثلين في جنوب افريقيا ، مما يبين تصميمنا على ترجمة مبادئنا وقناعتنا الى حقائق واقعة .

وتحدد تلك المدونة الأهداف والوسائل التي تستطيع الشركات عن طريقها أن تساهم في عملية القضاء على الفصل العنصرى ، وترمي الى تعزيز تطوير ضوئي لظروف حياة أكبر عدد ممكن من العمال الأفارقة وثاروف عطلم ، والقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى أو الآثار الأخرى لنظام الفصل العنصرى على مستوى الشركات .

وتؤكد المدونة بصفة خاصة على الحقوق النقابية والتدريب والتعليم .

وبالرغم من الدور الذى لعبته هذه المدونة بالفعل في تعزيز الظروف الاجتماعية للعمال الأفارقة فيما يتعلق بالأجور ، والملاقات فيما بين الأجناس ، والتدريب ، وعدم

التمييز بصفة عامة ، قررنا أخيرا زيادة تعزيز أحكامها ، بالنظر الى التطورات التي وقعت في التشريعات الاجتماعية في جنوب افريقيا منذ ١٩٧٧ .
وسوف تواصل دول الاتحاد الاوروبي العشر واسبانيا والبرتغال تقديم مساعدتها الى المجتمع الدولي بأسره بغية العمل بحزم على اقامة مجتمع حر وديمقراطي في جنوب افريقيا ، خلو من القهر العنصرى .

ليس هناك وقت نضيبه ، لأنه كلما تباطأت حكومة جنوب افريقيا في منح أغلبية مواطنيها حق المشاركة في حكم بلدهم ، بات من الصعب تحقيق التغيير بالوسائل السلمية .

السيد بارنت (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد فرغنا أخيرا من مراسم الاحتفال بالذكرى الأربعين للأمم المتحدة . وسوف تسجل سنة ١٩٨٦ أيضا مرور أربعين عاما منذ بدأت الجمعية العامة النظر في مشكلة العنصرية في جنوب افريقيا . فهل سنتكّن في عام ١٩٨٦ ، من أن نحتفل بتر أوصال نظام الفصل العنصرى ؟
خلال الأسابيع الأربعة الماضية ، ذكرنا بالانجازات المحوالة لهذه المنظمة . وكان هناك تأكيد ، بصفة خاصة ، على السلم والأمن الدوليين ، وحقوق الانسان والحريات الأساسية ، وتصفية الاستعمار ، والجهود التي تبذل لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادى لجميع الشعوب .

لقد تحقق الكثير نعم ، لكن سياسات الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا لا تزال قائمة .

وقد لاحظ أمين عام الأمم المتحدة في تقريره عن أعمال المنظمة لعام ١٩٨٥ ، أن التمييز العنصرى يشكل أخطر السموم الاجتماعية والسياسية ، التي لا يجب أن يكون لها وجود بأى شكل في مجتمعنا . ولاحظ أيضا أنه في حالة خاصة ومضطربة ، هي سياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، أوجد عدم الرغبة في اتخاذ التدابير العلاجية المواتية حالة عنيفة ومنذرة بعواقب وخيمة تولاها مؤخرا مجلس الأمن بنفسه . وأعرب أيضا عن الأمل في أنه ما زال بالوسع ، حتى في هذه الساعة المتأخرة ، اتخاذ الخطوات واجراء الاتصالات اللازمة لتفادى ما هو أسوأ من ذلك .

ومن المفيد أن نذكر أنفسنا بأن البيض في جنوب أفريقيا يشاطرون في الفرضيات العنصرية التي تسود بين البيض في كل مكان في النصف الأول من القرن العشرين وبعده . وقد قال اللورد ميلنر في حوالي ١٩٠٥ ، وكان يشغل منصب المندوب السامي البريطاني وحاكم الأقاليم المهزومة في جنوب أفريقيا ، بوضوح تام :

" ان المساواة السياسية بين البيض والسود مستحيلة . ينبغي أن يحكم

الرجل الأبيض ، لأنه أرفع بكثير ، بخطوات كبرى مسن الرجل الأسود " .

لم تقض عملية تصفية الاستعمار تماما على تلك الفرضية . ونحن مدينون لها ، ولو جزئيا بالأقل ، بما تلقاه من مقاومة التدابير الأشد صرامة التي يريد المجتمع الدولي اتخاذها ضد نظام الفصل العنصري بجنوب أفريقيا .

فالفصل العنصري يقوم على اسطورة التفوق العرقي - وبل وأكثر من ذلك . وقبل

الحرب العالمية الثانية بدا كما لو كان لويس بوتشا ومان سمطس ، وجيمس هرتزوغ قد افتقروا الى مناهج شاملة دقيقة لمسألتهم العنصرية ، الا أن سياساتهم المشتتة توحدت في أهدافها : توفير العمالة السوداء الرخيصة للبيض ، وتأمين السيطرة السياسية والاقتصادية الدائمة لهم على السود ، وتحديد معازل يحتجز فيها الأفارقة الذين لا يحتاج البيض اليهم كيد عاملة . وقد كتب البروفيسور كرونجي في عام ١٩٤٥ - وهو من جنوب أفريقيا - :

" ان السياسة العنصرية التي ينبغي أن ننتهجها نحن كأفريكان ينبغي

أن تكون موجهة صوب الحفاظ على التنوع العنصري والثقافي . وهذا يرجع الى أنها ارادة الله ، وكذلك لأنه بفضل المعرفة المتاحة لنا يمكن أن نبررها على أسس علمية . . . وكما استطعنا أن نطبق سياسة الفصل العنصري بانتظام ، زادت كفاءتنا لنقاء دمائنا ، وتأكدنا من بقاء العنصر الأوروبي دون أى تخفيف . . . ان الفصل العنصري الكامل . . . هو أكثر التطبيقات انتظاما لفكرة الفصل العنصري لدى الأفريكان .

هذه هي الأسس التي قام عليها نظام الفصل العنصري الذي شيده مالان

وفير فورده ، وفورستر ، وبوتشا .

وبالتالي ، فاننا ، في حين نتسكك تسككا تاما بالآمال التي أعرب عنها أميننا العام ، نخشى أن يكون الأسوأ هو الموشك على الوقوع بالفعل . ففي تصديه للمقاومة الجماهيرية والمعارضة الواسعة لسياسات الفصل العنصرى لجأ نظام بريتوريا الى أكثر التكتيكات عنفا وقمعا ضد قوى المقاومة الداخلية .

لقد استمعنا خلال ال ١٤ شهرا الماضية الى تقارير لوسائل الاعلام تبين أن زهاء ٧٦ شخصا قتلوا ، بما في ذلك النساء والأطفال الأبرياء ، وأن آفا آخرين تعرضوا للاعتقال والاحتجاز والسجن بما في ذلك زعماء قوى المعارضة الرئيسية . ومع كل يوم يمر ، نشهد ونسمع عن وقوع حوادث اطلاق النار والقتل ، حيث تتسع دائرة دورة العنف لتشمل المزيد من مدن جنوب افريقيا .

وفي مواجهة الهجمات المتزايدة على هيكل نظام الفصل العنصرى لا يزال نظام بريتوريا على عناده وشكاسته ، متحديا بصفاقة نداءات ومطالبات المجتمع الدولي . وليس أدل على ذلك من عدم اكترائه اللفظ لالتماسات قادة المجتمع الدولي ، بما فيهم أميننا العام ورئيس الجمعية العامة ، وتنفيذه حكم الاعدام في بنيامين مولواسي . كما تجاهل نظام بريتوريا أيضا النداءات لمطالبة بالافراج الفوري عن نيلسون مانديلا وقادة المعارضة الآخرين الذين زج بهم في السجن لا لسبب الا معارضتهم الصامدة لنظام الفصل العنصرى .

واليوم ، ألهمنا الخطاب الرائع الذى ألقاه ابن افريقيا البار الأسقف دزموند توتو الذى نرحب به ترحيبا صادقا في الجمعية العامة . فوجوده بيننا شرف لنا ، وهو شاهد حي على أنه ، بالرغم من معاناة المناضلين البواسل من أجل الحرية ، لا تزال روحهم التي لا تهزم قوية . وقد قال رئيس وزراء جامايكا الرايت اونراهل ادوارد سيفان في بيانه في الدورة التذكارية للجمعية العامة ضمن جطة أمور :

" ان الضمير الجماعي للعالم قد أعرب منذ وقت طويل عن استنكاره بكل واستمشاه لنظام الفصل العنصرى الذى تنتهجه جنوب افريقيا . ان صيحة الحرية من أجل تحرير ذلك البلد لم تذهب هباء . لقد طالبت البلدان النامية وأم أخرى غيرها بصوت عال باتخاذ اجراء طموس . والآن ، أصبح سكان جنوب افريقيا السود -

الذين أهانهم وخط من قدرهم على مر عقود نظام كان من الواضح أنه لا يتأثر بالهجوم الكلاسي - يسكون زمام أمورهم بأيديهم ، وهم يهاجمون قلعة الفصل العنصرى بأجسادهم وأجساد أطفالهم ، الذين لا يتجاوز بعضهم من العمر سنوات قليلة " . (A/40/PV.31 ، ص ٤١) .

وفي حين تقوم بريتوريا بتصعيد أعمال القمع في الداخل ، تقوم أيضا بتكثيف عدوانها المسلح ، دون استفزاز ، على البلدان المجاورة في المنطقة . وخلال هذا العام وحده قامت باعتداءات عسكرية على بوتسوانا ، وقامت حتى الآن بثلاث غارات عسكرية على إقليم أنغولا وقعت الغارتان الأخيرتان منها ، بتعاقب سريع ، في شهر أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ . فماذا كان رد فعل المجتمع الدولي ؟ في حين نلاحظ أنه كانت هناك علامات مشجعة وتصرف أكثر كياسة من جانب البلدان الغربية ، بتطبيق عقوبات اقتصادية محدودة وانتقائية على بريتوريا ، نرى أن رد فعل المجتمع الدولي ازاء تحدى جنوب افريقيا وعدوانها قد ظل متسما بالخشية ومتيمعا أكثر مما يجب . ونخشى أن يكون هذا الافتقار الى العمل الحاسم هو بالذات ما شجع نظام بريتوريا حتى الآن على الاستمرار في تعنته ازاء مطالبته المجتمع الدولي له بوضع حد فوري ونهائي للفصل العنصرى . وبالإضافة الى ذلك ، قاوم نظام بريتوريا بعناد المطالب الداعية الى اقامة نظام حكم حقيقي وديمقراطي في ذلك البلد يبنى على حكم الأغلبية والحقوق المتكافئة لجميع المواطنين .

منذ مطلع عام ١٩٨٥ ، اجتمع مجلس الأمن في دورات عاجلة سبع مرات للنظر في عواقب أعمال ارتكبتها جنوب افريقيا في المنطقة . وفي كل مرة ، اتخذ المجلس قرارات بادانة نظام بريتوريا لما ارتكبه من أعمال القمع داخلها ، كما طالبها بالامتناع عن القيام بأعمال العدوان ، دون استفزاز ، على دول خط المواجهة .

هناك الآن حاجة حقيقية ، بالنظر الى الحالة القائمة في جنوب افريقيا ، لاتخاذ المزيد من الاجراءات العاجلة الفعالة من قبل المجتمع الدولي حتى يتسنى منع المزيد من اراقة الدماء وتفادى امكانية وقوع انفجار عنصرى سافر في المنطقة .

ولقد سبق أن أعربت جامايكا عن تأييدها الحازم لفرض عقوبات اقتصادية الزامية على جنوب افريقيا ، وفي حالة عدم فعالية هذه التدابير ، تطبيق العقوبات الشاملة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق .

في اجتماع القمة الذى عقد مؤخرا في ناسو ، اتخذ قادة الكومنولث مجموعة توفيقية من التدابير الاقتصادية الانتقائية ضد جنوب افريقيا . كما حذر قادة الكومنولث أيضا ، تحذيرا واضحا ، بأنه ما لم يتخذ اجراء له مغزاه لانهاء حالة الطوارئ القائمة وتفكيك نظام الفصل العنصرى واطلاق الحرية السياسية في ذلك البلد ، سينظرون في اتخاذ اجراء آخر في نهاية فترة ستة أشهر . والمطلوب الآن التنسيق الوثيق لجهود المجتمع الدولى لكفالة التطبيق الحازم لمجموعة كاملة من التدابير .

وبالاضافة الى تطبيق العقوبات الاقتصادية ، ترى جامايكا أنه بات لزاما على المجتمع الدولى أيضا أن يعزز المقاطعة الثقافية والرياضية ضد جنوب افريقيا .

ان رئيس اللجنة المخصصة المعنية بصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في مجال الألعاب الرياضية قد قدم تقريره الذى يتضمن الصياغة النهائية لمشروع الاتفاقية التى عرضها على الجمعية العامة لاعتمادها في الدورة الأربعين ، وجامايكا ، بوصفها مقررا لفريق العمل المنبثق عن اللجنة المخصصة الموكولة اليها مسؤولية صياغة الاتفاقية ، قد شاركت بفعالية في أعمال اللجنة . ومتروك الآن للجمعية العامة في مجموعها البت في مشروع الاتفاقية التى سيساعد اقرارها على الاسهام اسهاما فعالا في ممارسة المزيد من الضغط على جنوب افريقيا .

ان العطية الأليمة للتححرر الوطنى في جنوب افريقيا قد دخلت الآن طورها النهائى . فابتداءً من شارينيل في عام ١٩٦٠ الى سويتو في عام ١٩٧٦ الى "كروس رودز" في عام ١٩٨٥ ، دخلت عطية التححرر الوطنى في جنوب افريقيا الآن مرحلة اتسع فيها بشكل ملحوظ مستوى المقاومة الجماهيرية واشتدت كثافتها بحيث شملت بالفعل كل مدينة وكل قرية على طول جنوب افريقيا وعرضها . فنظام الفصل العنصرى الذى جرد من كل اعتبار محكوم عليه بالفناء .

وسوف تواصل جامايكا موقفها الحازم الذي لا يحيد في الافصاح عن مناهضتها
لذلك النظام الشرير ومساعدة الحملة الدولية من أجل التخلص الكامل من نظام الفصل
العنصرى والعنصرية .

بيد أننا نسلم بأن ازالة الفصل العنصرى في حد ذاتها لن تعني تلقائيا نهاية
ممارسة التمييز العنصرى . ان القضاء النهائي على هذا النظام البغيض للانسانى سوف
تكون نصرا مؤزرا . لكننا لا يجب أن نسمح بوقوع أية أخطاء يمكن من خلالها ان نعتبر ازالة
مفاهيم التفوق العنصرى أمرا مفروغا منه ، فسوف يستمر الكفاح من أجل كفالة الاحترام العالمى
لحقوق الانسان وحرية الأساسية لجميع الشعوب دون تمييز بسبب الجنس أو اللون أو المحتد
أو الأصل الوطنى أو العرقى .

السيد ادينيحي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبدأ
مناقشة سياسات الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا هذا العام في ظل
ظروف خاصة للغاية . فالشعوب المقهورة في جنوب افريقيا ، بعد أن عانت بصبر من
اذلال الفصل العنصرى الذى فرضته عليها أشد الاجهزة الحكومية ممارسة للقمع في
تاريخ العالم ، تخوض الآن غمار مقاومة عنيدة ، لا يمكن حتى لأكثر استخدامات القوات
المسلحة وحشية أن توهن من عزمها . ان السكان السود في جنوب افريقيا يعيشون
الينا باشارات لا تخطئها الأذن على العد التنازلي لوقوع حمام الدم الذى تنبأ به
متكلمون كثيرون في هذه الجمعية . وحتى الآن ، انحصرت التضحيات بين السود من
السكان ، فهم الذين يقتلون يوميا عندما يحتجون سلميا . واطفالهم ، الذين
لا تتجاوز أعمارهم السادسة ، في أغلب الأحيان ، هم الذين تطلق عليهم النار الشرطة
التواقة لاطلاق النار . ولكن لا تدعونا نفترض أن الخسارة في الارواح البريئة ستظل
الى ما لا نهاية من جانب واحد . فالذين يضيق الخناق عليهم لا بد أن يقاتلوا دفاعا
عن النفس . وعاجلا ، وليس آجلا ، سوف يبدأ وقوع الخسائر في صفوف البيض باعداد
كبيرة . وعندئذ ، ربما تحرك ضمير العالم الغربى ، وعندئذ ربما سمح للام المتحدة
أن تتخذ التدبير الفعال الوحيد المتبقي أمامها لوضع حد سريع للفصل العنصرى .
فهل يجب علينا أن ننتظر حتى تقع هذه الكارثة ؟

ان اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى التي قدم مقررها تقريرها السنوى
بكفاءة عالية ، قد عملت كآلية انذار مبكر للام المتحدة بشأن الحالة في جنوب افريقيا ،
فاسترعى تقريرها الأخير الانتباه الى حالة متأزمة اذا لم تعالج معالجة فعالة وسريعة
سوف تؤدي بالتأكيد الى حمام دم حذر منه الكثير من الممثلين . ووقائع الحالة اليوم
تحدث عن نفسها بنفسها .

ففي كل يوم ، ترد التقارير الصحفية والشهادات الفردية واعترافات اطباء ،
الذين لم يعد بوسعهم أن يتحملوا فكريا الانتهاك الآثم للاخلاق الطيبة ، فتصور لنا

تليفزيونيا الجحيم الذى صنعه نظام بريتوريا في جنوب افريقيا لغير البيض . ان فظاعة العذاب ومدى ارهاب الدولة الذى ينتهجه نظام بريتوريا لا يمكن أن يغيبا عن بسال المجتمع الدولي . وضخامة الاساءات والتنفيذ المنسق لمخططات بريتوريا الشريرة قد هز حتى أكبر المتعاونين الغربيين مع جنوب افريقيا . فقد أطلق النظام العنصرى العنان فجأة لقوات الجيش والشرطة لتنقض على غالبية السكان في ذلك البلد ، وشرع في الاحتجازات الجماعية والاعتقالات وأعمال القتل والذبح واجاز تشكيل فرق الاعدام الرسمية . وقد بات الاحصاء اليومي للموتى من غير البيض ، السود على وجه الخصوص ، من طقوس الحياة اليومية في جنوب افريقيا .

هذه الحقائق ليست خافية على أحد منا . وقد وثقت في تقرير اللجنة الخاصة الذى يبعث على الشعور بالألم . وفي حين ينوه وفدى بجهود اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى للابقاء على المعارضة الدولية التي لا رجعة فيها للفصل العنصرى ، لا بد أن نشدد على أنه لا يزال يتعين فعل الكثير .

ويرى وفدى أن الوقت قد حان للقيام بعمل ايجابي وفعال وحاسم ، فهذا هو الوقت الذى ينبغي أن تقترن فيه الادانة باللسان للفصل العنصرى بتدابير قوية وفعالة ضد نظام جنوب افريقيا العنصرى . اننا نرحب بالاجراءات التي تقوم بها الحكومات فرادى ضد جنوب افريقيا ، ولكن علينا أن نتذكر أيضا أن الجمعية العامة في دورتها الثلاثين أعلنت :

" ان على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مسؤولية خاصة تجاه شعب افريقيا الجنوبية المضطهد وحركاته التحريرية ، وتجاه الاشخاص المسجونين والمفروض عليهم قيود والمنفيين بسبب كفاحهم ضد الفصل العنصرى " . (القرار ٣٤١١ (د - ٣٠) ، الفقرة ١) .

ولذلك ، توصي حكومتى بشدة ، في هذا الصدد ، أن تؤكد الأمم المتحدة عزمها على تكريس الاهتمام المتزايد والموارد الضرورية للقيام بجهود دولية متضافرة ،

بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الافريقية ، للاسراع في القضاء على الفصل العنصرى .

ولذلك نؤيد تأييدا قويا النتائج والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى . ونؤيد برنامج عمل اللجنة لعام ١٩٨٦ لاننا نؤمن أن هذا لن يساعد فقط على الابقاء على الزخم الدولى الحالى ضد الفصل العنصرى ، بل ويمكن أيضا من تعبئة وتكثيف المعارضة ضد الفصل العنصرى . وسوف تساعد حكومة نيجيريا مساعدة نشطة في عمل اللجنة الخاصة في هذا الصدد وتواصل تقديم الدعم السياسى والدبلوماسى والعادى والمعنوى المباشر لجميع المكافحين ضد نظام الفصل العنصرى الوحشى .

في قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) فرضت الأمم المتحدة حظرا على شحن الأسلحة الى جنوب افريقيا . ولكن ، لسوء الحظ ، هناك العديد من التقارير الموثقة التي تبين أن هذا الحظر قد انتهكته ، دون عقاب ، بعض الشركات عبر الوطنية وبعض الافراد في البلدان الغربية . ولا بد أن يكون من الواضح لهذه الشركات وهؤلاء الافراد أن سعيهم وراء الارباح الكبيرة قد زاد اعداد الموتى ومواكب الجنازات فى جنوب افريقيا . ولا بد أن يكون واضحا لهذه الشركات عبر الوطنية وحكوماتها أن النسبة المئوية التي تجنيها من بيع الأسلحة ، تحديا لقرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) ، مترابط ترابطا مباشرا بالدماء التي تنزف من الذين يموتون ومن الذين يقتلهم يوميا عملاء النظام الارهابى في جنوب افريقيا . ويود وفد نيجيريا أن يشدد على أهمية فرض حظر شامل وفعال على بيع وتصدير وشراء أى نوع من أنواع الاسلحة من نظام بريتوريا العنصرى .

وبصورة مماثلة ، فإن الحظر على تصدير النفط الى جنوب افريقيا جدير بالتنفيذ الفعال والدقيق والرقابة . فالنفط ذو أهمية حيوية بالنسبة لبقاء جنوب افريقيا اقتصاديا . ويتجلى ذلك في المدى الذى ذهب اليه نظام بريتوريا في وضع ترتيبات مبادلات النفط

وتزوير المعلومات بشأن حركة ناقلات النفط . لذلك ، نأمل أن يجرى التشديد على تنفيذ حظر النفط والتقيد به ، وسد الثغرات الموجودة فيه .

ولابد أن نعيد الى الاذهان أن الجمعية العامة ، في قرارها المتخذ في عام ١٩٨٠ ، دعت الى مقاطعة جنوب افريقيا في مجال الثقافة والالعاب الرياضية ، طالما ظل الفصل العنصرى سائدا في ذلك البلد . ويلاحظ وفدى مع التقدير أن اللجنة المختصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الالعاب الرياضية قد أتت عملها وقدمت مشروع اتفاقية الى الجمعية العامة لاعتماده . وسنؤيد اعتماد مشروع الاتفاقية ونحث جميع الدول الاعضاء على الاشتراك في اعتماده . ونناشد أيضا جميع الدول الأعضاء سرعة التوقيع والتصديق على الاتفاقية التي نعتقد أنها سوف تسهم مساهمة كبيرة في عزل نظام جنوب افريقيا .

ويجب أن تترابط فعالية جميع هذه الاجراءات ضد جنوب افريقيا العنصرية ترابطا متماسكا ومنطقيا بتوقيع جزاءات اقتصادية شاملة والزامية عليها . ولا نعتزم هنا تنفيذ الموقف الهزلي القائم على النفاق الذى تتخذه بعض البلدان الغربية بحجة أن هذه الجزاءات لن تكون فعالة ولن تلحق الا المزيد من الضرر بالسود في جنوب افريقيا ودول خط المواجهة والدول الاخرى المجاورة .

لقد أعلن موقفنا من هذه المسألة في مناسبات عديدة ، لكنه يجدر تـكـراره . ان فرض جزاءات شاملة والزامية على جنوب افريقيا يمكن أن يكون فعّالا . فجنوب افريقيا بوصفها بلدا ذا اقتصاد شديد التبعية توظف فيه نسبة مئوية مرتفعة من الاستثمارات الأجنبية ، يمكن أن تؤثر فيه الجزاءات . وقد تعاني بالفعل دول المواجهة وغيرها من الدول المجاورة نتيجة لفرض الجزاءات غير أنها قد أعلنت بصورة جماعية وفردية استعدادها لتحمل أية آثار معاكسة تنجم عن توقيع جزاءات تستهدف القضاء على الفصل العنصرى . ونظرا لارتفاع مستوى التطور الرأسمالي لاقتصاد جنوب افريقيا فان النسبة المئوية للسكان الأصليين العاملين في اقتصاد السوق لا تكاد تذكر . ومن ثم ، فان أية معاناة قد يتحملونها نتيجة لفرض الجزاءات لن تكون أشد وطأة مما يكبدونه من آلام وعبودية في ظل الفصل العنصرى . وعلى أية حال فان من يضحون بأرواحهم ذاتها عن طيب خاطر في الكفاح ضد الفصل العنصرى لا يمكن أن تزعمهم مضايقات اقتصادية مؤقتة .

لنبدد اذن أى لبس بهذا الخصوص . ان شعب جنوب افريقيا لن يحجم عن دفع أى ثمن أو معاناة أو تضحية عملا على استئصال شأفة هذه السياسة اللانسانية المهينة . ان الذين يعارضون الجزاءات بحجة أنها ستلحق الضرر بالسود في جنوب افريقيا أو الدول المجاورة يقومون ، في رأينا ، بمناورة مفضوحة ، والأجدر بهم أن يكشفوا نواياهم صراحة ويعلنوا السبب الحقيقي لمعارضتهم ، وهو الخوف على استثماراتهم . ويجب عليهم أن يعترفوا صراحة بأن دافع الربح لديهم أقوى من اهتمامهم بأرواح البشر في جنوب افريقيا ، ناهيك عن اهتمامهم بحقوق الانسان . ولكنهم سيتعين عليهم عندئذ أن يكفوا عن توجيه اصبع الاتهام الى الآخرين على سبيل تسجيل انتصار ما على خصومهم الأيديولوجيين .

ان وفدى يناشد الجمعية العامة أن تطلب من مجلس الأمن مرة أخرى أن ينعقد على وجه السرعة لغرض واحد يتمثل في فرض جزاءات اقتصادية شاملة الزامية على نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . ونحن نعتقد ان هذا هو الاسهام الكبير الذى يمكن لمجلس الأمن والأمم المتحدة أن يقدماه الى الكفاح الحازم الذى يخوضه شعب جنوب افريقيا في الوقت الراهن .

خلال العام الذى انقضى منذ نظرت الجمعية العامة لآخر مرة في هذا البند ، اتخذت اجراءات متسقة ومستمرة تعبر عن المعارضة الصريحة للفصل العنصرى داخل جنوب افريقيا وخارجها سواء بسواء . ففي الداخل قام غير البيض ، لاسيما السود ، بالتظاهر يوميا للاعراب عن اشمزازهم في آن معا من النظام ومن الاصلاح المزعوم الذى تصور بوتا أنه سيضفي وجها انسانيا على نظام لا انساني . فقد أدان الجميع هذا الاصلاح الدستورى المزعوم الذى أنشئت بمقتضاه مجالس تمثيلية قائمة بذاتها للملونين والهنود ، لكنه استبعد السود من العملية الانتخابية . وقد انضم السكان غير البيض في جنوب افريقيا الى المجتمع الدولي في اداة هذه المناورة المفضوحة . وقد كشفت الاحتجاجات السلمية التي قامت لتشجب ذلك الاصلاح الطابع الحقيقى للسيد بوتا ، العنصرى المسعور الذى يتنكر في ثياب المصلحين . فقد أرسل الشرطة والجنود المسلحين لمهاجمة العزل من الرجال والنساء والأطفال ، وفرض حالة طوارئ ، وأطلق أيدي قطاع الطرق المسلحين التابعين له لاقتراف جرائم القتل العمد يوميا . وفي غمار هذه الأحداث قتل نحو ٨٠٠ من الرجال والنساء والأطفال . ولما أخرج بوتا على ما يبدو من الصورة التي أعطتها لنظامه الآثم التغطية الاعلامية لملك الأعمال الوحشية ، بدأ في اتخاذ اجراءات صارمة ضد رجال الصحافة وخاصة الأجانب منهم . ومن الواضح بطبيعة الحال ، انه لن يستطيع اخفاء الحقيقة ، مثلما فشل في قمع سعي شعب جنوب افريقيا الى الحرية .

وفي العام الماضي أيضا ، ازدادت شدة المعارضة الخارجية للفصل العنصرى في كثير من البلدان . فقد تظاهر الرجال والنساء ، سودا وبيضا ، ليسترعوا الانتباه الى لا انسانية نظام الفصل العنصرى ، ويمارسوا في كثير من الأحيان الضغط على حكوماتهم لوقف التعاون مع نظام بريتوريا . وقد سجل واحد من أبرز المنجزات التي نجحت هذه الضغوط في تحقيقها هنا في الولايات المتحدة حيث شنت حملة مثابرة لسحب الاستثمارات والمقاطعة الاقتصادية . ويأمل وفدى أن يخلي الارتباط البنّاء ، الذى لم يحقق نتائج مشرة الا لنظام جنوب افريقيا ، المكان للتعاون البنّاء بغية التعجيل بالقضاء على الفصل العنصرى .

والى أن يتحقق ذلك ، يستمد وفدى العزاء من الموقف الحازم الذى اتخذته من الفصل العنصرى فى العام الماضى عدد أكبر من الحكومات كحكومات استراليا ونيوزيلندا وكندا . ومن الواضح أنه لا يزال علينا أن نقطع شوطا طويلا ، ولكن يحدونا الأمل فى أن تجد تلك الحكومات ، التى مازالت تعلق آمالها على عقلانية بوتها وتوليها ثقة لا محل لها ، وتمنع مجلس الأمن - بوصفها من الأعضاء الدائمين فيه - من فرض الجزاءات لاسقاط نظامه الذى لا يمثل الشعب ، أنه قد بات متعينا عليها أن تغير موقفها .

وفى هذا الصدد ، أجد لزاما عليّ أن استشهد بمقطعين مؤثرين من الكلمات التى ألقيت فى الأسبوع الماضى من فوق هذه المنصة . ففي يوم ٢٣ تشرين الأول / اكتوبر ، قال السيد مولروني رئيس وزراء كندا بشأن موضوع حقوق الانسان ما يلى :

" هناك بلد واحد فقط قد جعل من لون البشرة معيارا لعدم المساواة ومبررا لممارسة القمع . فجنوب افريقيا وحدها هي التى تحدد حقوق الانسان الأساسية للأفراد والجماعات داخل مجتمعها بأسلوب التصنيف المقيت هذا . ان هذا الاحتقار ذا الطابع المؤسسى للعدالة والكرامة يدنس معايير الأخلاق الدولية " . (A/40/PV.47 ، ص ٢٦)

وفى اليوم التالى قال السيد ريغان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية :

" فأى نوع من الناس سنكون بعد . ٤ سنة من اليوم ؟ وهل لنا أن نجيب بأننا سنكون أحرارا جديرين بالحرية وراسخين فى ايماننا بأن الحرية ليست وقفا على قلة مختارة وانما هي حق عالمي لكل أبناء الله " . (A/40/PV.48 ، ص ٣)

وما من مكان آخر فى العالم علينا جميعا أن نلتزم فيما يخصه بتحويل الرؤية النبيلة النابعة من الاحترام العالمى لحقوق الانسان الى واقع ، أكثر من جنوب افريقيا حيث يعيش أناس لاشك فى أنهم هم أيضا من أبناء الله حتى وان كانوا غير بيض .

وختاما اسمحوا لي أن أؤكد مجددا أن كفاح شعب جنوب افريقيا قد ارتفع اليوم الى مستوى جديد . ويتسم ذلك الكفاح - عن جدارة - بأهمية دولية لم يسبق لها

مثيل . ان تحرير جنوب افريقيا ان يخلص العالم من ويلات الفصل العنصرى فحسب ، بل وسيمكن أيضا شعب ناميبيا الذى تضطلع الأمم المتحدة بمسؤولية خاصة عنه من ممارسة تقرير المصير ونيل الاستقلال . وسيتمن ، بالاضافة الى ذلك ، الدول المجاورة من توطيد استقلالها الذى حققته بتضحيات غالية وبناء اقتصاداتها الوطنية التى تتعرض للتخريب المستمر نتيجة للهجمات التى يشنها عليها نظام الفصل العنصرى . ان استئصال شأفة الفصل العنصرى سيزيل أكبر خطر على السلم والأمن الدوليين فى تلك المنطقة من العالم . فما من سبب لعدم الاستقرار الاقليمي فى افريقيا أخطر شأنا من الفصل العنصرى . والأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء فيها تتحمل بمسؤولية اتخاذ اجراءات فعالة وعاجلة للقضاء على هذه السياسة المجحفة . وستقدم نيجيريا ، كعهدها دائما ، دعمها الكامل للمجهود الدولى فى ذلك السبيل .

رفعت الجلسة الساعة ٣٠ / ١٨